جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

عجوط نوال

تحت اشراف الأستاذة الدكتورة:

بن حراث حياة

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	بن حراث حياة	أستاذة تعليم عالي	جامعة مستغانم
مناقشا	دردور آمال	أستاذة مساعدة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2022/2021

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من كانت سندي في السراء والضراء

إلى من غمرتني بحنانها

وإلى التي تنتظر بفارغ الصبر هذه اللحظة

إلى أغلى الناس **"أمـي"**

إليك يامن سقيتنا من شبابك حب العمل والمثابرة لنتمتع بضلال النجاح

لك يا **" أبـــي "**حفضك الله

إلى من كانوا الشموع التي تضيء حياتي إخوتي وأخواتي

شكـــروتقديـــر

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني

في إنجاز هذه الرسالة وخاصة الأستاذة المشرفة الاستاذة الدكتورة " **بن حراث حياة** "

وذلك لقبولها الإشراف على العمل ونصائحها السديدة وتوجيهاتها القيمة

كما لا أنسى أن أشكر المشرف على هذا العمل" **مرضي فتحي** "بمؤسسة

اتصالات الجزائر مستغانم.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني في هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد

حتى ولو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	أ-ب
قائمة الأشكال	ت
قائمة الجداول	ت
قائمة الاختصارات والرموز	ث
المقدمة	04-01
الفصل الأول:الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي	32-05
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي	17-06
المطلب الأول: مفهوم التدقيق المالي	06
المطلب الثاني: مزايا وعيوب التدقيق المالي	10
المطلب الثالث: طرق ومعايير التدقيق	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي	28-17
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	17
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	20
المطلب الثالث: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي	22
المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي	32-29
المطلب الأول: أهمية التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي	29
المطلب الثاني: أهمية التدقيق المالي في اتخاد القرار المالي	30
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التدقيق لتطبيقه في المؤسسة	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني:الاطار التطبيقي لمؤسسة اتصالات الجزائر"مستغانم"	57-35
تمهيد	35
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم	46-36
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع مستغانم	36
المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة	40
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	41
المبحث الثاني: المدقق العام وتحرير تقرير التدقيق بشركة اتصالات الجزائر مستغانم	55-48
المطلب الأول: المدقق العام	48
المطلب الثاني: التقرير المالي	50

المطلب الثالث: نموذج حول تقرير التدقيق	55
خلاصة الفصل	57
الخاتمة العامة	59-58
المراجع	64-61
الملخص	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طرق التدقيق	11
02	معايير التدقيق المتعارف عليها	17
03	مثلث الأداء	19
04	المديريات الإقليمية لاتصالات الجزائر	39
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	42
06	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر "مستغانم"	43
07	الهيكل التنظيمي للمدقق العام لاتصالات الجزائر "مستغانم"	49

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحليل رأس المال العامل	23
02	العناصر المؤثرة في راس المال العامل	24
03	تحليل احتياجات راس المال العامل	24
04	تحليل الخزينة	25

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
FR	Fonds de Roulement	رأس المال العامل
BFR	Besoin en Fonds de Roulement	احتياجات رأس المال العامل
TR	Trésorerie	الخزينة

مقدمة

تعتبر المؤسسة الهيكل الاقتصادي الذي يضم الموارد البشرية والطبيعية والمالية تحت مجموعة من الظروف لضمان استمرارها وبقائها بالرغم من التغيرات التي تطرأ على المحيط، مما أدى لظهور التدقيق المالي الذي يعتبر فرع من فروع المحاسبة والمالية، حيث عرف عدة تطورات حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم فهو مهنة يمارسها فريق متخصص ذو خبرة عالية وكفاءة علمية، فكان الهدف الأساسي له عند بداية ظهوره هو اكتشاف الأخطاء والغش والآن أصبح هدفه إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات التي تكون في صالح المؤسسة وتحسن من أدائها المالي.

وللقيام بوظيفة التدقيق المالي الذي يعتبر جسر واصل بين معدي المعلومة المالية ومستخدميها تلجأ مؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم لطرف يحكم على صحة المعلومات التي تقدمها الإدارة ويبين مستوى أدائها الفعلي مقارنة بالمخطط له ويطلق عليه اسم المدقق العام الذي يعتبر مسؤول مهنيا عن أعماله ويخضع لاحترام قواعد السلوك المهني من جهة والتقيد بمعايير التدقيق المتعارف عليها من جهة أخرى التي تمكنه من إصدار تقريره المفصل حول صحة وصدق وضعها المالي وما حققته مقارنة بالأهداف المسطرة.

على ضوء ما درسنا يتبادر إلى أذهاننا إشكالية الموضوع التالية:

ما مدى تأثير تقرير التدقيق المالي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة في مؤسسة اتصالات الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية التي طرحناها نطرح الأسئلة التالية:

- ✓ هل يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟
- ✓ ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المدقق العام في تحسين أداء المؤسسة؟
- ✓ كيف يتم وضع تقرير المدقق العام في مؤسسة اتصالات الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات التي طرحناها نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي.
- ✓ هناك علاقة بين المدقق العام وتحسين أداء المؤسسة من خلال تحريره للتقرير.
- ✓ يتم وضع تقرير المدقق العام في مؤسسة اتصالات الجزائر من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ حاجة وأهمية المؤسسات لمهنة التدقيق المالي.
- ✓ توضيح دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي.
- ✓ مطابقة الموضوع مع تخصصنا والاستفادة منه في الجانب المهني.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في التوصل لمدى مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة لتحقيق أفضل أداء لها يضمن بقائها واستمرارها وتحقيق أهدافها رغم البيئة التنافسية بين المؤسسات المختلفة.

وتتمثل أهميته أيضا في التعرف على الجانب الميداني لعملية التدقيق المالي من خلال إجراء دراسة بمؤسسة اتصالات الجزائر وذلك لمعرفة مدى تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي.

أهداف الموضوع:

- ✓ ضرورة الاهتمام بالتدقيق المالي وتطويره.
- ✓ ضرورة العمل بالتدقيق المالي لتحسين الأداء المالي للمؤسسة وضمان بقائها.
- ✓ التعرف على التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة اتصالات الجزائر.

منهج الموضوع:

بغية الإلمام بالجانب النظري والتطبيقي وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا لتوضيح الدور الفعال للتدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة بصفة عامة ومؤسسة اتصالات الجزائر بمستغانم بصفة خاصة.

الدراسات السابقة:

1/ مسعود صديقي "نحو اطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، حيث انطلق الباحث من إشكالية محاولة إرساء اطار مرجعي للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، وذلك من خلال تشخيص الواقع العملي للمراجعة المالية في الجزائر، إضافة الى مناقشة الهياكل والمعايير والأطر الداعمة لفجوة التوقعات وكذلك عرض مختلف التجارب الدولية للمراجعة، مع وضع الأبعاد النظرية التطبيقية لاطار المراجعة المالية في الجزائر والتي تسمح بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة للأطراف المستخدمة لمخرجات المراجعة، وقد كانت الدراسة شاملة ولم تحدد العراقيل التي تعيق المراجع وخاصة في الجزائر على تنفيد مهامه بالكفاءة المطلوبة.

2/ محمد أمين مازون" التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر"،

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، انطلق الباحث من إشكالية مدى مساهمة معايير التدقيق الدولية

في تحسين مخرجات التدقيق وإعطاء الثقة والضمان لمستخدمي القوائم المالية ومدى إمكانية إنتاجها بالجزائر، حيث تناول الباحث الجانب النظري للتدقيق المحاسبي والبعد الدولي له، بالإضافة إلى ظروف إصدار معايير التدقيق الدولية ومحتواها ومردودية العمل بها على مختلف العوامل ذات العلاقة، مع إسقاط كل هذه الجوانب على حالة الجزائر وقد خلصت الدراسة الى ان التدقيق في الجزائر لم يتطور مقارنة بالتطورات الحاصلة دوليا رغم حاجاتها الملحة له في العديد من الجوانب، فهو رأى أن مهنة التدقيق في الجزائر تعاني قصورا يجعلها أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية وتؤدي الى انخفاض مستوى المدققين مما يجعل مستوى المهنة أقل مقارنة بالدول المتقدمة مهنيا، مما يحتم على الجزائر مواكبة التطور الدولي حتى تكون مهنة التدقيق قادرة على أداء دورها وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، فالباحث يري أن تطبيق معايير التدقيق الدولية هي الحل المستقبلي لرفع وتحسين مستوى أداء المهمة في الجزائر.

3/ بودونت أسماء "محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق"

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2014-2015، هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم جودة التدقيق وإبراز أهم أهميته وأهدافه، وإجراء دراسة تحليلية للجوانب والزوايا المختلفة للتقييم أو الحكم على جودة عملية التدقيق، بالإضافة لاستعراض أهم إصدارات المنظمات المهنية والجهات ذات الصلة في مجال قياس جودة التدقيق، ومعرفة مدى إدراك المهنيين في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق وتأييدهم للمؤشرات المقترحة، وقد توصلت هده الدراسة إلى أن الاهتمام بقياس جودة التدقيق يساعد مكتب التدقيق على الحفاظ على سمعته ومكانته بين مكاتب التدقيق الأخرى، وأن قياس جودة التدقيق يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية بين مكاتب التدقيق، كما تم التوصل أيضا إلى أن التخصص المهني للمدقق واستخدام النظم الالكترونية يساهم في زيادة جودة الأداء المهني.

أما بالنسبة لإضافاتي للدراسة تمثلت في:

التعرف على دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي بحيث تم التطرق للتطور التاريخي لمهنة التدقيق والإلمام التام بالمعايير المتعارف عليها، فالتدقيق المالي يساهم في خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية وتعتمد على تقرير المدقق العام الذي يجب عليه أن يتصف ببعض الصفات لاتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة كتصحيح الأخطاء وتقديم الحلول والاقتراحات لتفادي الاختلاس والغش.

هيكل البحث:

لإنجاز هذه المذكرة، فقد تم تقسيمها لفصلين فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهما مقدمة عامة وتعقبهما خاتمة خاصة تتضمن تلخيص عام واختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة البحث.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي، حيث تم تقسيمه لثلاث مباحث، المبحث الأول يخص الجانب النظري للتدقيق المالي، أما المبحث الثاني يخص الجانب المفاهيمي للأداء المالي، والمبحث الثالث خصص لدراسة علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة الحالة وجاءت تحت عنوان الإطار التطبيقي لمؤسسة اتصالات الجزائر، وذلك بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وتعرفنا من خلاله على المؤسسة المدروسة وكان ختام بحثنا بخاتمة لخصت ما تم التوصل له.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي

تمهيد

تعتبر مهنة التدقيق المالي عملية منظمة ومهمة ووسيلة ضرورية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات وتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة، وذلك بتقديم معلومات مفيدة وموثوقة في شكل تقرير لمساعدة مستعملها في اتخاذ القرارات المختلفة واهتمامه بالتحقق من الالتزام بتنفيذ الخطط والسياسات، بالإضافة للعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع وخدمة عدة أهداف مرتبطة بالمؤسسة ومحيطها.

ولدراسة أعمق وتفصيل أكثر وتسليط الضوء على أهم النقاط تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي

يعتبر التدقيق المالي جسر واصل بين معدي البيانات المالية ومستخدميها، فهو مهنة عملية منظمة ووسيلة ضرورية في إدارة المؤسسات يمتهنها فريق خاص له خبرة علمية تساير المتغيرات والتطورات الموجودة بالمحيط، وتتزايد أهمية التدقيق المالي في المؤسسة لما لها من أثر على سير العمل داخلها وصولا لتحقيق أهدافها المسطرة والتي من بينها الاستمرارية.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى عدة جوانب متعلقة بالتدقيق بصفة عامة والتدقيق المالي بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق المالي

قبل التطرق للتدقيق المالي سوف ندرس التطور التاريخي للتدقيق وما المراحل التي مر بها.

أولا: التطور التاريخي للتدقيق:

تبعثنا الحاجة إلى رقابة عمل الغير منذ الزمن القديم وهذا من خلال اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول ومن ثم قياس قيمة السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خلافا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد أن تم اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة[1].

ومن هنا نستنتج أن للتدقيق تاريخ يعطي أسسا لتحليل وتفسير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق وأساليبها، حيث أن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة للأهداف المتوخاة منه من جهة ومن جهة اخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، ومن هنا يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل هي:

- ✓ **المرحلة الأولى قبل عام 1500م:**

يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا المدققين بهدف التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالسجلات والدفاتر لمعرفة مدى سلامتها من أي تلاعبات وأخطاء[2].

---

[1] حمدي السقا، أصول المراجعة، الجزء الاول، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979،. ص13.

[2] خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الإتحاد، عمان 1980، ص 5.

حيث أن مصطلح "Audit " مشتق من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع، وفي هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أكثرهم من الطبقة الحاكمة من ملوك وأباطرة وإقطاعيين، أما المدقق فكان إما حاجب الملك أو الكاتب وهذا لأجل معاقبة السارق على اختلاس الأموال لحمايتها، وعند سقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، وتم حينها استخدام المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من إفريقيا وآسيا للقارات الأوروبية، وهذا لمنع اختلاس الثروات[1].

✓ **المرحلة الثانية من سنة 1500م إلى سنة 1850م:**

لم يكن أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل سنة 1500 م غير أنه توسع استخدام مهنة التدقيق لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، وبقيت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس والتلاعب و ازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وكانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل للأحداث المالية، غير أنه هنالك تغيرات جوهرية في اتجاهات التدقيق قد تحققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية ومنع التلاعب والاختلاس، وثاني تغيير هام كان القبول العام بالحاجة إلى استعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، وكان الأمر بالتدقيق في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية والمساهمين وذلك بهدف منع الغش ومعاقبة مرتكبيه وحماية الأصول.

✓ **المرحلة الثالثة من سنة 1850م إلى ما بعد 1960:**

كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة كظهور مؤسسات كبيرة الحجم في بريطانيا وهذا نتيجة عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس المال المستثمر وتنميته، وبالتالي ظهر التدقيق كرقابة خارجية محايدة ويمكن تجزئة هذه المرحلة لفترتين هما:

1/ الفترة ما بين سنة 1905 حتى سنة 1933:

شهدت مهنة التدقيق تطورا في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح أغراض التدقيق[2]: الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء.

---

[1] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 10.

[2] صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004 ص15.

2 / الفترة ما بين 1940 حتى سنة 1960:

شهدت تغيير طفيف في أغراض التدقيق حيث أن أهمية التدقيق انصبت على تكوين الرأي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة، وقلت أهمية الأغراض الفرعية، إلا أنه توجب على المدقق إجراء الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك أي تلاعبات أو أخطاء، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة وصحة التقارير المالية، ولكي يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف للتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء ارتكابية تؤدي لعدم سلامة التقارير المالية في هذه الفترة غلب على الآخرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية له[1].

✓ **المرحلة الرابعة من سنة 1960م إلى سنة 2002:**

شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا في التدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي والمالي فقط بل تعدت ذلك فأصبحت تعالج المشاكل والقضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق والإدارة فالتدقيق القضائي وبعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية والبيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل واضح بين هذه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا وكله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية وهو محاولة الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطار متكامل لكل تدقيق على حدى وهذا طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

✓ **المرحلة الخامسة من سنة 2002م إلى يومنا هذا:**

بعد حادثة شركة انرون الأمريكية وظهور قانون Sarbanes-oxley الامريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق كحوكمة الشركات والتأكيد، إضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لغرض تدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين، هذه اللجنة تتكون من أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق[2]

[1] صلاح ربيعة، المرجع السابق، ص17.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص164.

ثانيا: مفهوم التدقيق المالي

نظرا لكثرة التعاريف التي تناولت التدقيق المالي سنتطرق في هذا البند لأهمها والتي تركز جميعا على تبيان هدفه.

التعريف الأول:

التدقيق المالي هو عملية فحص انتقادي للتحقق من أنه قد تم ترجمة نشاط المؤسسة بصورة صادقة وشرعية في الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة وطبقا لمرجع محاسبي محدد[1].

التعريف الثاني:

تدقيق القوائم المالية هو الحصول على أدلة للإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في هذه القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس محاسبية شاملة [2]، ويتمثل عمل المدقق هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حولها، إذ يطلع المدقق في عمله على فحص جل المستندات المبررة، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع الدراسة والذي هو مجموعة الضمانات التي تسهم في التحكم بالمؤسسة وإنه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المحاسبية رغم أنه اكتفى بدراسة مقررات العينة فقط .

التعريف الثالث:

يعرف التدقيق المالي بأنه" الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها وهذا لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى".

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي الداخلي الذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المنشأة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التأكد من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذ الإظهار البيانات بصورة واقعية، ويتناول التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس وكذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المنشأة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات

[1] Alain Mikol opcit, p5

[2] طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 34

التعريف الرابع:

يقصد به التحقق من صحة البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتأكد من صحتها وعدالتها، وللتدقيق علاقة بالمحاسبة ولكنه تخصص مستقل بذاته، وظيفة المدقق تكمن في جمع الأدلة للتأكد من صحة البيانات أو وجود خطأ ما، تهدف عملية التدقيق المالي لتوفير الأدلة المادية للخروج بتأكيد صحة البيانات المالية من عدمها بعد فحص تلك البيانات من جميع النواحي، وإعطاء صورة حقيقية وعادلة عن تلك التقارير لزيادة قيمة ومصداقية البيانات المالية الصادرة عن الإدارة ومن ثم طمأنة المعنيين بتلك البيانات المالية للحد من المخاطرة عند المستثمرين.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب التدقيق المالي

أولا: المزايا

هناك العديد من مزايا التدقيق المالي وفي الآتي بيانها[1]

- يوفر التدقيق المالي تأكيدا خارجيا للصحة المالية للشركة ويؤكد إدارتها الجيدة بالنسبة لمديري الشركة.
- يحدد التدقيق المالي قيمة الشركة بالنسبة لمجتمع الأعمال.
- يحسن التدقيق المالي سمعة الشركة ويجعلها شريكا تجاريا مثاليا.
- يوفر التدقيق المالي إمكانية حصول الشركة على قروض وسلف في حال كانت جميع الحسابات دقيقة.
- يعتبر التدقيق المالي شرطا أساسيا لأي نوع من أنواع القروض التجارية تقريبا بالنسبة لمقرضي الشركات.

ثانيا: العيوب

هناك العديد من عيوب التدقيق المالي وفي الآتي بيانها[2]

- عدم تملك المعلومات الكافية من قبل المدقق لشرح ما تحتويه هذه السجلات وماهي طريقة إعداد هذه السجلات.
- عدم اكتشاف إمكانية الاحتيال والاحتيال المصمم جيدا.

[1]no namesmentioned (31/7/2019),"significant advantages of financial audit to a company in 2021", www.jaxaauditors.com, Retrieved, 12/7/2021.Edited

[2]Limitation or Disadvantage of "Financial Audit" , QS Study, Retrieved, 14/7/2021, Edited

- عدم وجود المعلومات الواردة في الدفاتر والسجلات الكافية لفهم الحقيقية.

المطلب الثالث: طرق ومعايير التدقيق

أولا: طرق التدقيق Auditing Procedures:

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر[1] التي سنوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): طرق التدقيق.

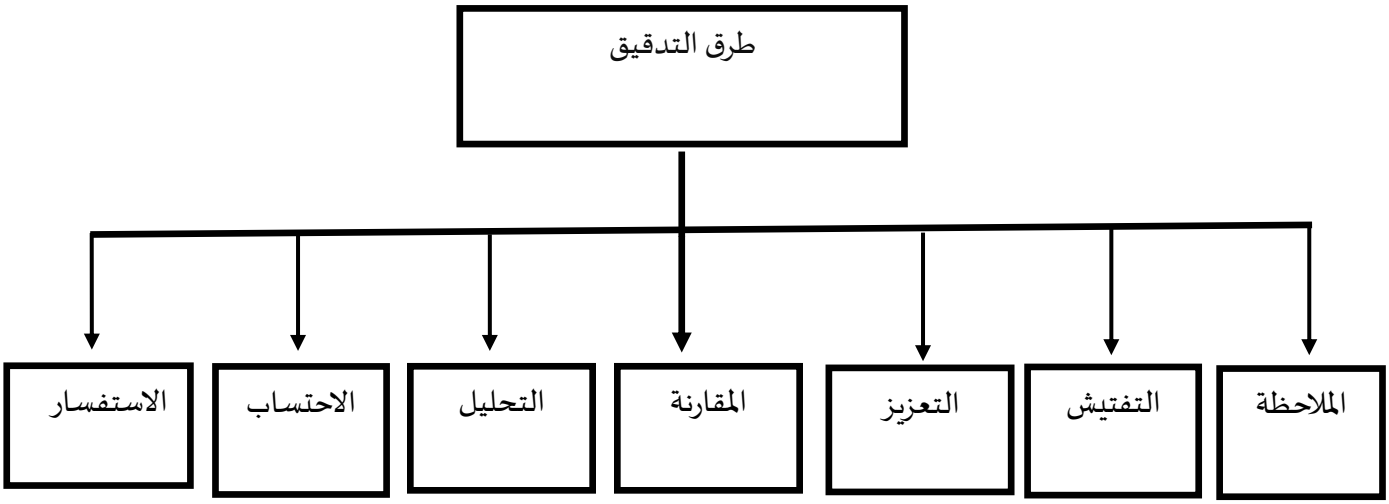

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، الطبعة الأولى، ص 39

1/الملاحظة Observation:

تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستخدمة بالمشروع، ومدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية، علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.

2/التفتيش Inspection:

تطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول والإيرادات والمصاريف العادية وما شابه ذلك.

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، الطبعة الأولى، ص38-39.

3/التعزيز Confirmation:

تطبق للتأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع، وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارج المشروع كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.

4/المقارنة Comparison:

تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكاملة وراء أي تغيرات هامة.

5/التحليل Analysis:

تطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

6/ الاحتساب Computation:

تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة، وأرصدة العملاء، والمدفوعات مقدما، والمستحقات وغيرها.

7/ الاستفسار Inquiry:

تطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، كالخطط المستقبلية والتوقعات المنظورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع.

ثانيا: معايير التدقيق

تعرف معايير التدقيق بأنها:" المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق".

ومن مميزات معايير التدقيق نذكر ما يلي[1]:

- يعتبر المعيار هدف مرغوب فيه ومطلوب تحقيقه.
- يعتبر المعيار نمط يتأسس عن طريق القبول العام أو عن طريق إصدارات الهيئات المهنية أو العلمية أو القرارات الحكومية.

[1] فايز سايح، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2015/2014، ص 89-90.

- يهدف وضع المعيار لتكوين قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة من الأشخاص عند أدائهم لأعمالهم.
- يمثل المعيار الحد الأدنى للأداء المهني، فهو بمثابة خط دفاع ضد التقصير عند أداء مهام التدقيق.
- يجب أن يتم الالتزام بتطبيق المعيار من جانب التنظيمات المهنية أو المهنيين الممارسين والهيئات الحكومية.

وعليه فإن التدقيق مهنة حرة تحكمها معايير لا يجوز مخالفتها من طرف المدقق، هذا وقد قام المعهد الأمريكي المحاسبين القانونيين (AICPA) بإعداد عشرة معايير للتدقيق قد تم تقسيمها لثلاث مجموعات هي:[1]

- المعايير العامة (الشخصية)
- معايير العمل الميداني
- معايير إعداد التقرير

1/ المعايير العامة (الشخصية):

تتعلق هذه المعايير بمؤهلات المدقق وجودة ما يقوم به وتتشكل من ثلاثة معايير نذكرها كالتالي:

1-1/ معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية:

يجب أن يكون المدقق مؤهلا تأهيلا علميا أي يجب أن يكون متحصل على شهادة تؤهله قانونيا لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق وعلى أسس علمية سليمة[2]، وأن يكون له تأهيل عملي وكفاءة مهنية والتي تعني وجود خبرة فعالة في ميدان التدقيق، وأن يظل ملما بالتطورات الحديثة في مجال التدقيق من خلال الملتقيات والندوات والتربصات الميدانية.

1-2/ معيار الاستقلال:

يعني هذا المعيار محافظة المدقق على استقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق، ولقد أمكن تحديد ثلاث أبعاد لاستقلاله هي:[3]

- ✓ الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق.
- ✓ الاستقلال في مجال الفحص.
- ✓ الاستقلال في مجال إعداد التقرير.

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية "، دار الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 25.

[2] أبو الفتوح علي فضالة، المراجعة العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص13.

[3] غوالي محمد بشير، "دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص11.

إن الحالات التي تؤدي إلى الإضرار برأي المدقق هي:

- ✓ وجود مصلحة مالية مباشرة في المؤسسة.
- ✓ علاقة اسرية من الدرجة الثالثة بأي فرد يحتل منصبا هاما في المؤسسة.

وحيث أنه من الصعب وضع قواعد محددة لتحديد مدى استقلال المدقق في كل حالة فإنه يجب عليه أن يمارس قدرا كبيرا من الأمانة والضمير في جميع الحالات.

3-1/معايير العناية المهنية:

ينص هذا المعيار أن يقوم المدقق ببذل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية التدقيق إلى نهايته، وتتطلب العناية المهنية الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة، وتتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات ضرورة التقيد بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.

2/معايير العمل الميداني:

تشمل هذه المعايير وضع خطة منتظمة لعملية التدقيق، والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق لتقديم الإرشادات اللازمة، مع جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي يعتمد عليها المدقق لإبداء رأيه الفني المحايد عند تحرير التقرير النهائي لعملية التدقيق.[1]

1-2/التخطيط والإشراف:

يجب أن يكون التخطيط الجيد الخاص بكل جوانب عملية التدقيق يوفر تنظيم سليم في مكتب المدقق وبين موظفيه لضمان حسن سير العمل، وتتطلب عملية التخطيط قيام المدقق بالخطوات الأساسية التالية قبل مباشرة عمله الميداني:

- الاتصال بالمدقق السابق قبل قبوله عملية التدقيق لما يحدث تغيير في المدقق.
- حصول المدقق على المستوى اللازم من المعلومات الكافية عن طبيعة نشاط المشروع.
- دراسة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية تتيح للمدقق فهم الطرق الرقابية المستخدمة ومدى تأثيرها على طبيعة نشاط المنشأة.
- وضع استراتيجية عملية التدقيق المناسبة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة.
- الاستعانة بأحد الخبراء عندما يصادف المدقق بعض الأمور التي قد تخرج عن نطاق معرفته، مما تتطلب خبرة خاصة كتقدير قيمة العقارات، احتياطي النفط، تفسيرات قانونية.....

[1] علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015، ص55.

- إعداد برنامج يساعد على توجيه ومتابعة عمل المساعدين لتحقيق الأهداف المرجوة من عمله

2-2/ معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، بالاعتماد على درجة ونوعية ومصداقية المعلومات لهذا يجب أن نقيم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة لتقرير مدى الاعتماد عليها وبقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها لأن إجراءات التدقيق التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية ضعيف.[1]

3-2/ معيار كفاءة الأدلة:

يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات أو قرائن التدقيق من خلال الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص، ويجب أن تكون أدلة الإثبات ذو جودة وصلاحية ملائمة وأن تكون فعالة.[2]

3/ معايير إعداد التقرير:

تتضمن المعايير المتعلقة بإعداد التقرير أربعة معايير وهي كالتالي:[3]

1-3/توضيح ما إذا تم إعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما:

ينص هذا المعيار على قيام المدقق بمراعاة فيما إذا تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة المدققة وفق المبادئ والأصول المحاسبية السائدة في البلد وفي مختلف الحالات التي يواجهها معدو القوائم المالية.

2-3/ بيان مدى الثبات في إتباع المبادئ المحاسبية:

ينص هذا المعيار أن يبين المدقق في تقريره فيما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما تم مقارنتها بالفترات السابقة، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ذو أهمية كبيرة بأنه يمكن من إجراء المقارنات بين القوائم المالية التي تعدها المؤسسة في نهاية الفترات المالية المختلفة، وعند تغيير المبادئ المحاسبية فإن ذلك يستلزم من المدقق بيان طبيعة هذه التغيرات وأثرها على القوائم المالية.

---

[1] F. JONO et Autres, Guide pratique pour le Contrôle Interne, Edition Dunod, Paris, France, 1971, p16.

[2] محمود السيد الناغي،المراجعة إطار النظرية والممارسة، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر1992، ص298.

[3] زواق كمال، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية "دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين"، المجلة الجزائرية الاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة المدية، الجزائر، 2017، ص142.

3-3/ بيان مدى إفصاح القوائم المالية بشكل كافي ومناسب عن البيانات:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط، أو أن يشتمل تقرير المدقق على التوضيحات الملائمة، ونظرا لتعدد الفئات التي تستخدم القوائم المالية فهذا يحتم إعدادها بشكل لا يسمح بتضليل أي فئة من هذه الفئات، وبما أن القوائم المالية أداة من أدوات الاتصال ورسالة يجب أن تفصح بالكامل عن مجموعة من الحقائق التي تهم كل من توجه إليهم، وبالتالي فأي معلومات مظللة تحتوي عليها القوائم المالية تؤدي لاتخاذ قرارات غير سليمة.

4-3/ إبداء الرأي حول القوائم المالية وبيان مدى عمليات الفحص التي قام بها المدقق والمسؤولية التي تحملها:

ينص هذا المعيار أن يحتوي التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة وفي حالة امتناع المدقق عن إبداء رأيه يتوجب عليه انطلاقا من معايير التقرير أن يوضح أسباب الامتناع، وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند موافقة المدقق على استخدام اسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها.[1]

[1] محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في المحاسبة والتدقيق (منشورة)، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص26.

الشكل رقم (2): معايير التدقيق المتعارف عليها

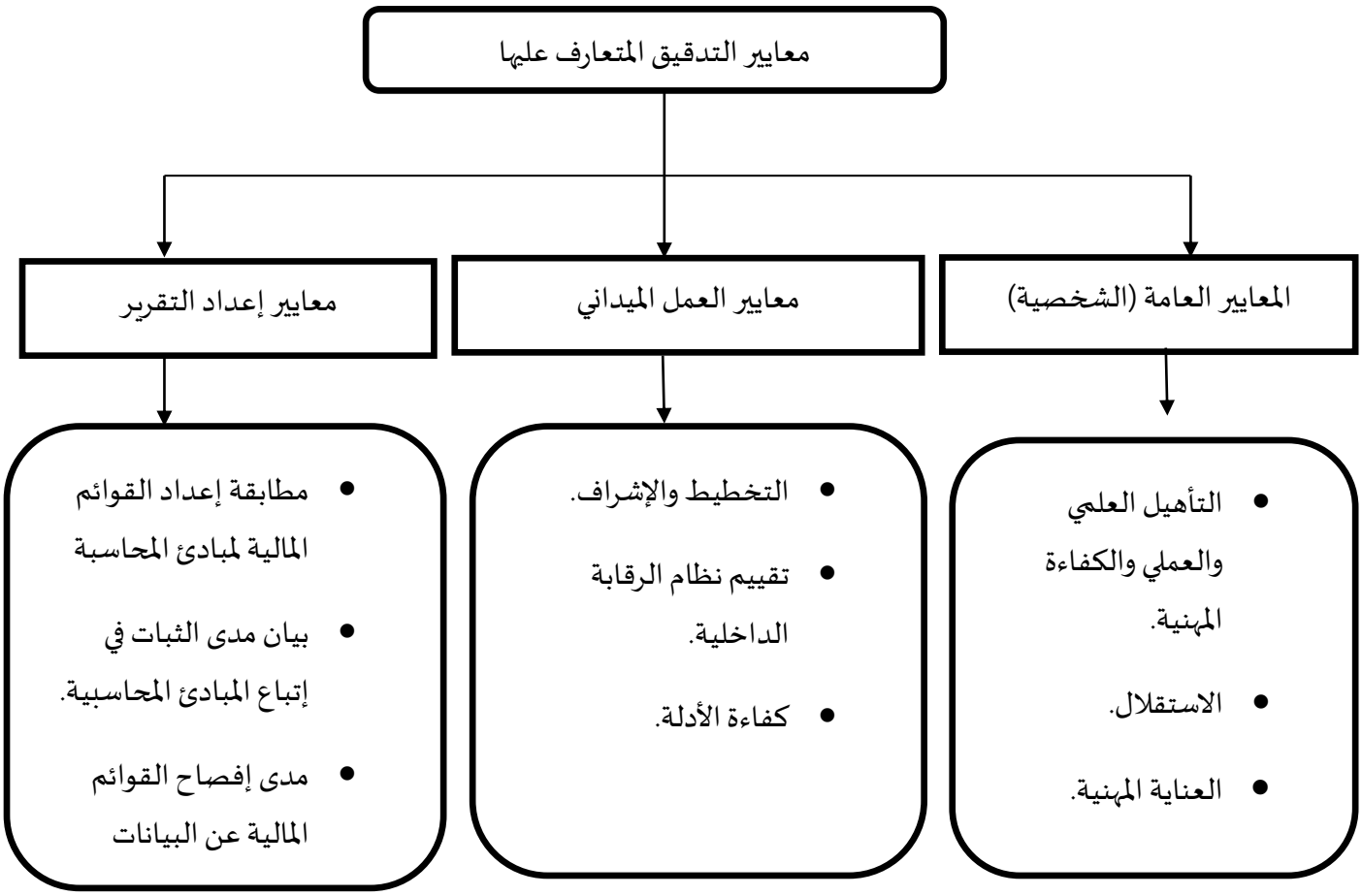

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع حسين القاضي، حسين دحدوح، "اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية"، دار الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى،1999، ص25

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي

تسعى كل المؤسسات مهما كان حجمها ونوعها لبلوغ الأداء المالي الأمثل لها، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم مواضيع العصر الحاضر والداعم الرئيسي لمختلف الأعمال التي تمارسها وسببا لنجاحها، وهو مؤشر مهم على حسن سير العمل وكفاءته وسمة من سمات الاقتصاد الحالي.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث لمختلف المفاهيم المقدمة للأداء وللأداء المالي وكذلك أسس تقييمه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

تناول موضوع الأداء عدة تعاريف فكل باحث عرفه حسب منظوره الشخصي، لذلك سنتطرق في هذا المطلب لبعض من هذه التعاريف التي تخص الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة.

أولا: مفهوم الأداء

إن تحديد المفاهيم والتعاريف الدقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعتبر من الأهداف التي يصعب الوصول إليها، ومن بين هذه المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح "الأداء"، فهناك من يستخدم مصطلحات اخرى كالكفاءة والفعالية والإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا يعتبر غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد، وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولت مصطلح الأداء نشير إلى أن معناه بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، فضلا عن هذا فالاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة.

فيرى بعض الباحثين في الأداء ما يلي: " الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك "[1]

ومن هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين وهما الفعالية والانتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هنالك عنصرين للمقارنة هما الأهداف المسطرة التي يراد بلوغها والأهداف التي تم إنجازها، أما العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لتحقيقها.

ويلاحظ في هذا التعريف خلط فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، حيث أن الإنتاجية في حقيقة الأمر ماهي إلا علاقة ما بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستعملة لتحقيقه، ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج ألا وهو عنصر العمل، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة ما بين النتائج والموارد المستعملة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

وهناك من الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه " علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة " حيث أن هذا التعريف يحاول الربط بين نتائج المؤسسة والموارد المستخدمة في تحقيقها، ومن جهة اخرى القيمة المضافة والتي تعكس الفعالية من خلال تحقيق النتائج المتوقعة.

ويرى البعض الآخر بأن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد بل تحديده في الاستمرار والتطور بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد.

[1]Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod,2 ed, paris, 1976, p310.

ومما سبق يمكننا ذكر اقتراح التعريف التالي " أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، فالأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا."

الشكل رقم (3): مثلث الأداء.

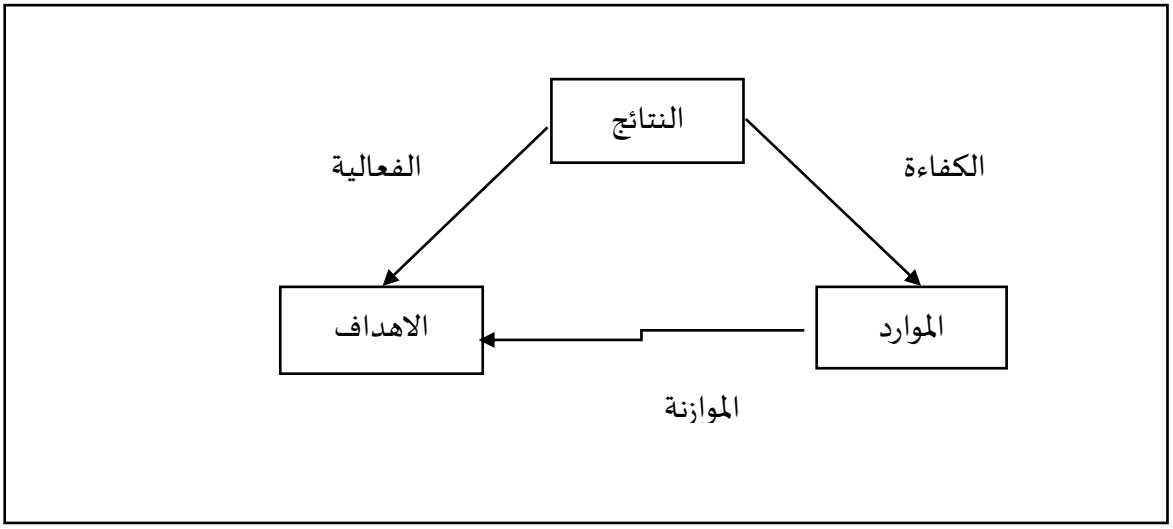

Source: BARTOLI ANMIE, le management dans l'organisation publique, édition Dunod, Paris, France, 3eme édition, 1997, p79.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

التعريف الأول:

يعرف الأداء المالي أنه نواتج المخرجات التي نحصل عليها من العمليات والمنتجات فهو تعبير عن المخرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها ومفهوم يعكس الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بتكاليف مالية أقل.[2]

ومنه يمكن القول أن الأداء المالي يمثل الوضع المالي للمؤسسة ووصف الأساليب المستخدمة في الوصول إلى كل الأهداف المسطرة مع تحديد وضع المؤسس الفعلي[1]

[1] بورنيسة مريم، فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملائمة المالية للمؤسسات الصناعية، مجلة المستقبل الإقتصادي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، العدد السادس، 2018، ص101.

[2] لعراف زهية، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 34(01)، 2018، ص 347.

التعريف الثاني:

يعرف الأداء المالي بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والأجل القصير لهدف تشكيل الثروة.[2]

التعريف الثالث:

يعرف بأنه أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو الشركات الناجحة، فهي تحفز المستثمرين نحو التوجه للشركة التي لها معايير مالية تدل على التقدم والنجاح.[3]

أو أنه التعبير عن نشاطات الأعمال عن طريق مقاييس مالية لدعامة أنشطة المؤسسة ويضم:

- ✓ التأكيد على الجودة وإدارتها التي تؤدي لزيادة الحصة السوقية وتحقيق أداء سوقي.
- ✓ التأكد من الاستخدام الأفضل للموجودات وتحسين كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف.
- ✓ تطوير ودعم الاستراتيجيات وقرارات الأعمال.[4]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك العديد من العوامل الداخلية الإدارية والفنية التي تؤثر على سير الأداء المالي ويمكننا استخلاصها كما يلي:

1/ الهيكل التنظيمي:

يقصد به الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات التي لها علاقة بالشركات وأعمالها، فهو يحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية التي يقصد بها الوظائف الإدارية في المؤسسات، والتمايز الرأسي الذي يقصد به عدد المستويات الإدارية في المؤسسة، والتمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

---

[1] قاسم أحمد حنطال، دور إنعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي، مجلة كركوك للعلوم الإدارية و الإقتصادية، العراق، العدد الثاني، 2016، ص87.

[2] دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، ملتقى المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 304.

[3] الخطيب طلال محمد والمسعودي حيدر، " المحاسبة المالية المتوسطة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الطبعة الثالثة، دار الكتب للنشر والتوزيع، 2010، القاهرة، ص46.

[4] حطاب دلال وزعطيبط نور الدين، "تحليل وتقييم الأداء المالي بإستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلورميتال عنابة"(2014/2013) مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد4 العدد 1/جوان2018، ص198.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات عن طريق المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح من خلال تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها إضافة لتسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات لأكثر فعالية وكفاءة[1].

2/ المناخ التنظيمي:

يقصد به شفافية التنظيم واتخاذ القرارات بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، معناه إدراك العاملين لأهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تقوم بتشجيع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، فيقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين المالية والادارية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة[2]

3/ التكنولوجيا:

عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب والتي تكون وفقا للمواصفات التي يقوم بطلبها الزبون، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

فعلى المؤسسة أن تقوم بتحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها لأن التكنولوجيا تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بغرض الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي عدة جوانب كالقدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح.

4/ المعايير المطلقة:

تعتبر أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية[3]

---

[1] علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار صفاء، عمان، 2011، ص75.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 48-49.

[3] زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أكتوبر، ص73.

5/الحجم:

يقصد به تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم ويوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: [1].

- ✓ إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع
- ✓ إجمالي المبيعات
- ✓ إجمالي القيمة المضافة

ويعتبر الحجم من العوامل التي تؤثر على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل هذا الأخير عائقا على أداء المؤسسة حيث أنه عند زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وكلما زاد حجم المؤسسة ازداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة الوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وتبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية[2].

المطلب الثالث: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

أولا: مؤشرات التوازن المالي:

هناك العديد من المؤشرات التي يعتمد عليها في إبراز مدى التوازن المالي وهي كالتالي:

1/ رأس المال العامل:

يسمى أحيانا بإجمالي رأس المال العامل Gross Working Capitalويشير للأصول المتداولة التي تستخدمها المؤسسة في عملياتها[3]،حيث يرتبط مفهوم راس المال العامل بشدة بمفهومي سيولة الأصول واستحقاقية وسائل التمويل، وانطلاقا من هدا الارتباط يعرفه P.consoكما يلي: "راس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والدي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة".[4]

من التعريف يتضح بأن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والدي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة لاتقل عن السنة.

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص193.

[4] Pierre Conso .R. Lavaud .Fonds de roulement et politique financière. Dunod. Paris.1982.p08

ويتم حسابه بالمعادلتين التاليتين:[1]

جدول رقم (1): تحليل رأس المال العامل

من أسفل الميزانية	من أعلى الميزانية	تحليله
FR =الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة	FR=الأموال الدائمة- الأصول الثابتة	FRNG>0معناه وجود توازن مالي. FRNG=0معناه الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط. FRNG<0معناه وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على المرجع محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009، ص13

وهناك العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، حيث أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما قد تؤدي الى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية. وتنتمي تلك العناصر الى الأموال الدائمة أو الى الأصول الثابتة فقط لأن العناصر التي تحتويها الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل تغيرها لا يؤثر في رأس المال العامل، فزيادة عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤدي اما الى نقصان عنصر آخر منها واما الى زيادة عنصر من الديون قصيرة الأجل، فمثلا بيع جزء من الإنتاج التام (أي نقص في المخزونات) يؤدي الى زيادة في قيمة العملاء أو أحد النقديات.[2]والجدول التالي يوضح لنا العناصر التي تزيد في رأس المال العامل والعناصر التي تنقص منه.

[1] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009، ص13

[2] إسماعيل عربا جي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1996، ص12.

جدول رقم (2) العناصر المؤثرة في رأس المال العامل.

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد من رأس المال العامل
1/ زيادة الأصول الثابتة قيم معنوية. قيم ثابتة. قيم أخرى. 2/ انخفاض الأموال الدائمة نقص الأموال الخاصة توزيع الاحتياطات. توزيع أرباح الأسهم. خسائر الاستغلال. اقتطاعات لفائدة المستغل. تسديد الأموال المقترضة.	1/ زيادة الأموال الدائمة زيادة الأموال الخاصة. زيادة رأس المال والاحتياطات. اعانات الاستثمار. زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل. 2/ انخفاض الأصول الثابتة التنازل عن الاستثمارات المعنوية الثابتة والأخرى.

المصدر: علجيمي لخلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، 1997، ص40

2/ احتياجات رأس المال العامل BFR:

يعبر عن حاجة المؤسسة لموارد اخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى بالاحتياج لرأس المال العامل يحسب بالطريقتين الموضحتين في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (3) تحليل احتياجات راس المال العامل

الطريقة الاولى	الطريقة الثانية	تحليله
BFR=(قيم الاستغلال+ قيم غير جارية)-(الديون قصيرة الاجل - مصرفية)	BFR=(مجموع الأصول المتداولة– القيم الجاهزة)-(مجموع الديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)	BFR>0المؤسسة بحاجة لمصادر أخرى لتغطية احتياجاتها لأنها في حالة عجز. BFR<0المؤسسة غطت احتياجاتها وحالتها المالية جيدة. BFR=0الاستغلال الأمثل للموارد وتوازن المؤسسة.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي- دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص 50

[1] ناصر د ادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي- ،دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص50.

3/الخزينة TN: مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وتشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ خلال دورة الاستغلال وتحسب كالتالي[1]:

جدول رقم (4): تحليل الخزينة

الطريقة الأولى	الطريقة الثانية	تحليلها
TN= رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل	TN= خزينة الأصول – خزينة الخصوم.	TN>0 رأس المال العامل احتياجات الدورة مع وجود فائض. TN<0المؤسسة بحاجة لأموال لتمويل عملياتها فتلجأ للاقتراض. TN=0معناه رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-تحليل مالي-، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص51

ثانيا: النسب المالية:

1/ مؤشرات السيولة: تتمثل هذه المؤشرات في:

1-1/ نسبة التداول:

تشير هذه النسبة على قدرة مواجهة الخصوم المتداولة ويتم حسابها بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، والنسبة المنخفضة دليل على صعوبة سداد الالتزامات قصيرة الأجل، أما النسب المرتفعة تشير لجودة مركز السيولة إلا أن ارتفاعها بشكل غير طبيعي تفسير على أن أموال الشركة غير مستخدمة بشكل اقتصادي ما يترتب عليها ضياع فرص ربحية للمنشأة[2]

نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-تحليل مالي-، مرجع أعلاه، ص51.

[2] عاطف وليم اندرواس، مرجع سبق ذكره، ص88، 89

1-2/ نسبة السيولة السريعة:

تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول المتداولة مطروحا منه قيمة المخزون السلعي على قيمة الخصوم المتداولة، وهي أكثر قدرة في التعبير عن مركز السيولة مقارنة بنسبة التداول.[1]

نسبة السيولة السريعة= الأصول المتداولة – المخزون السلعي

الخصوم المتداولة

1-3/ نسبة السيولة الفورية:

تهتم هذه النسبة بالأصول الأكثر سيولة وتوضح مقدار النقد المتاح للمؤسسة في وقت محدد لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل فتقيس السيولة دون الأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة السيولة الفورية= القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

2/ نسب التمويل:[3]

تستخدم هذه النسب في دراسة وتحليل النسب التمويلية واكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول بصفة خاصة، وتتمثل هذه النسب في:

2-1/ نسبة التمويل الدائم:

تشير لمستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهي تعتبر صياغة اخرى لرأس المال العامل وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائمة=الأموال الدائمة×100٪

الأصول الثابتة

[1] عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص89، 90

[2] سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص250.

[3] لسوس مبارك، التسييرالمالي- تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة-، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص45-46.

وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2-2/ نسبة التمويل الخاص:

تعني مدى قدرة تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100٪$$

3-2/ نسبة الاستقلالية القانونية:

تشير هذه النسبة لوزن الديون بالهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية القانونية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100٪$$

4-2/ نسبة التمويل الخارجي:

تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، فهي تبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموالها الخارجية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100٪$$

3/ نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة لأنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وتعبر عن نتائج السياسات والقرارات المتخذة من قبل إدارة المؤسسة، فهي تعطي إيجابيات نهائية من الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة، والهدف منها هو تقدير ومعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح

واستمراريتها في تطوير المؤسسة والسعي لأعلى النسب والوصول لنتائج مردودية جيدة وتتمثل هذه النسب في ما يلي:[1]

3-1/ المردودية المالية:

تمثل نسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة وتحسب كما يلي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة كي لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد عند الحاجة لهم.

3-2/ المردودية الاقتصادية:

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

3-3/ المردودية التجارية:

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية دون وجود للضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضرائب

فهذه النسب لا تدرس المؤسسة بحد ذاتها فقط بل تتعدى إلى حد مقارنتها مع نسب مؤسسات اخرى، فضعف هذه النسبة أمام نسب مؤسسات اخرى يعني ضعف وضعيتها التنافسية.

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعية، 1998، ص78.

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي

يعمل التدقيق المالي على تحسين الأداء المالي في مختلف المؤسسات، لذلك سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين التدقيق المالي والأداء المالي.

المطلب الأول: أهمية التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي

يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي من خلال[1]:

- زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية من بينها قائمة الدخل الخاضعة للتدقيق للتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- زيادة المنافسة بين بين الشركات من خلال توفر الشفافية في القوائم المالية مما يؤدي لانعكاس أثره على خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة الحصة التسويقية للشركة.
- زيادة الثقة لدى المتعاملين بالبورصة مما يؤدي لارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- المساهمة في اكتشاف الأخطاء الموجودة في الدفاتر والسجلات مما ينتج لنا معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة للاتصال تمكن المدقق من توصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال[2].

فالتدقيق المالي يضمن لنا السير الحسن للأداء المالي من خلال التطبيق الجيد والفعال له، فهو الركيزة المهمة في تحسين الأداء المالي.

---

[1] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 2، المجلد رقم 46، يوليو2009، ص 27-30.

[2] عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد، وآخرون، اسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص316.

المطلب الثاني: اهمية التدقيق المالي في اتخاذ القرار المالي

يساهم التدقيق المالي في اتخاذ القرار وذلك من خلال[1]

- المساهمة في تدقيق البيانات مما يؤدي للحصول على المعلومة المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- العمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المالية المستخدمة في المؤسسة.

حيث لا يمكن اتخاذ أي قرار إلا من خلال التأكد من جودة المعلومات المحاسبية من بها على سبيل المثال[2]:

أولا: الملائمة

تتحقق الملائمة عن طريق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، وتوصف هذه المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشدا من القرار المتخذ بدونها وترتكز الملائمة على ثلاثة دعائم وهي:

- توقيت المعلومة: يقصد بها أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها.
- التغذية العكسية: يقصد بها قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح معناه أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية.
- القدرة على التنبؤ: يقصد بها أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

ثانيا: الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

حيث تتحقق الثقة بخلو المعلومات المستعملة من كل الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر أو الأنشطة الاقتصادية معناه أنها تمثل بصدق الموضوع الذي تتناوله وهذا ما يجعلها صالحة للاستخدام.

ويتضح من خلال ما سبق أن للتدقيق المالي دور مهم في اتخاذ كل القرارات بحيث يمكن من توفير المعلومة الجيدة والمفيدة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذنا للقرار الجيد والفعال.

---

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و جباية كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص44.

[2] مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص410.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التدقيق لتطبيقه في المؤسسة

يواجه التدقيق مجموعة من التحديات منها:[1]

1/ فجوة التوقعات:

إن الطابع المعقد لظاهرة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق ينعكس في عدم وجود تعريف موحد لها في الأدبيات المحاسبية، وإنما تم تعريفها بعدة طرق تعكس وجهة نظر الجهات التي تثبت تلك التعاريف فيما يتعلق بطبيعة هذه الفجوة وأسباب الخلاف بين المدققين وجمهور المستفيدين من خدمات تدقيق الحسابات.

حيث قدم LIGGIOأول تعريف لفجوة التوقعات سنة 1974 حيث عرفها بأنها "التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مدققي الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم "كما عرفهاSIKKA (1992) أنها "تعبير عن التباين في الفهم بين توقعات المجتمع بخصوص أهداف التدقيق والأهداف التي تسعى مهمة التدقيق إلى تحقيقها"[2].

من خلال التعريف السابقة يتضح لنا أن فجوة التوقعات في التدقيق قد تنشأ بسبب تطور احتياجات طالبي خدمات التدقيق، وليس بسبب القصور في أداءه المهني فقط، مما يجعل البعض يعبر عن فجوة التوقعات أنها فائض الطلب على خدمات ومسؤوليات مدقق الحسابات، أو أنها النقص في عرض خدمات و مسؤوليات مدقق الحسابات للأطراف ذات المصالح في المنشأة باعتبارهم مستخدمين للقوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات[3] ،ويمكن أن تكون فائض الطلب أو نقص العرض في تشكيلة الخدمات المهنية للمدقق ومسؤولياته (فجوة كمية)، وكذلك فائض في جودة أدائه المهني (فجوة نوعية).

2/ مشكل قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط:

يواجه المدققين لإعداد التقرير إمكانية المؤسسة من الاستمرار في النشاط من عدمه حتى لو كان التقرير نظيف حيث تقع المسؤولية على المدقق في حالة حدوث عجز مالي ينتج عن عدم مقابلة التدفقات المالية الداخلية والخارجية مما يؤثر على استمرار المؤسسة.

---

[1] أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984، ص169.

[2] مسعود صديقي، " نحو إطار متكامل المراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية "، رسالة دكتورا ة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص144.

[3] نصر عبد الوهاب وشحاتة السيد شحاتة، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص23.

3/ التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدات الاقتصادية على التدقيق:

أصبح الحفاظ على البيئة الاقتصادية مهمة الجميع فمن واجب المدققين تطوير مهمة التدقيق استجابة لتزايد الاهتمام بالمحافظة على البيئة.

وهنالك بعض الاقتراحات لمواجهة هذه التحديات هي:[1]

- تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم لهدف توعيتهم وتصحيح توقعاتهم الخاطئة.
- دراسة الظروف الاقتصادية العامة والتنظيمية التي لها علاقة بالصناعة وتقييم كفاءة الإدارة.
- يجب على المنظمات توسيع مسؤوليات المدققين باكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات القانونية، ويجب تدعيم استقلالية المدققين.
- يجب على المنظمات المهنية أن تشكل لجان تفحص القوائم المالية للمنشأة وتقارير المدقق.

4/ ممارسة التقدير المهني من طرف المدقق

يقصد بالتقدير المهني عملية اتخاذ القرار عن طريق المدقق المؤهل لذلك، وخلال مزاولته لعمله المهني تؤثر عليه عدة مؤثرات تمنعه من القيام بعمله المكلف به ونذكر منها مشكلة تعقد المواقف التي تتطلب ممارسة هذا التقرير، ومن تأثيرات الصفات نذكر الاستقلالية والموضوعية والنزاهة عند مزاولة العمل المهني اما التأثيرات البيئية تتمثل في المخاطر وعدم التأكد والضغوط التنافسية والمعايير المهنية.

[1] أحمد نور، نفس المرجع السابق، ص42..

خلاصة الفصل الأول:

يتضح لنا من خلال ما قدمناه أنه هدف أي مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أحسن أداء مالي لها، فهو الدعامة الأساسية لجميع أنشطتها ووسيلة للحفاظ على مكانتها وضمان استمراريتها ومركزها المالي عن طريق عملية التدقيق لبياناتها المالية والمحاسبية مما يعطي لها صورة صادقة تمكنها من اتخاذ أي قرار من خلال محاربة الأخطاء المهنية والغش بالخضوع لمجموعة من المعايير التي تنظم وتحكم سير العمل.

الفصل الثاني

دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول للتدقيق المالي وتقريره والأداء المالي أدركنا أنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث في المؤسسة وسيط بين الملاك والمسيرين ألا وهو "المدقق العام" الدي يفصح عن كل المعلومات الموجودة بمختلف القوائم المالية في شكل تقرير، ثم إعطائه نصائح وارشادات في شكل خطط أعمال لتصحيح كل الأخطاء وتجاوزها

وللتعمق ومعرفة المزيد قمنا بدراسة حالة تتوافق مع الموضوع، فاخترنا احدى المؤسسات البارزة والمهمة على الساحة المحلية لولاية مستغانم ألا وهي مؤسسة اتصالات الجزائر، ولهدا سنقوم فيها بالدراسة الميدانية حيث تطرقنا لمبحثين هما

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم

المبحث الثاني: المدقق العام وتحرير تقرير التدقيق بشركة اتصالات الجزائر مستغانم

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر" مستغانم "

سنتعرف في هذا المبحث على مؤسسة اتصالات الجزائر بصفة عامة والمؤسسة المدروسة بصفة خاصة من حيث المهام والأهداف والهيكل التنظيمي الذي تتكونان منه.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع مستغانم

أولا: نبذة عن مجمع اتصالات الجزائر[1]

باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000، حيث جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات.

وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" وثانيهما بالاتصالات متمثلة في "اتصالات الجزائر".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات المنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف خ واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع اخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSAT وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.

كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الأولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة، وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

- ✓ **قانون 03/2000 وميلاد اتصالات الجزائر**

نص القرار 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد.

[1] www.algerietelecom.dz

✓ **01 جانفي2003 الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر**

كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال لكن برؤية مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لا يرحم فيه المنافسة الشرسة والبقاء فيها الأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

مجمع اتصالات الجزائر مؤسسة متمركزة في سوق متغيرة ومفتوحة تماما أمام المنافسة في حين تتضاعف الجهود المكرسة لإنشاء آليات التكيف مع التغيير التكنولوجي والمنافسة وامتلاك التكنولوجيا والمعرفة.

في الواقع مجمع اتصالات الجزائر تعمل على صون وتعزيز مكانتها الرائدة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر فحصلت على عروض الخدمات والحلول المتنوعة والمبتكرة، والتي بنيت على أساس الإتقان في الشبكة الثابتة والمتنقلة.

فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2008 إنجاز جميع الخطط لتوسيع وتحديث شبكة الاتصالات الصوتية والبيانات، وتأمين القدرة على حد سواء الأرضية و الفضائية والكابل البحري.

أما على المستوى التجاري مجمع اتصالات الجزائر يعمل اليوم أكثر من أي وقت مضى للاستماع وفهم احتياجات عملائه ونحن الآن ننتج منتجات ذات جودة عالية في السوق ونعمل بنجاح في البنود التجارية المختلفة.

ففي إطار التنمية الشاملة للشركة وتطبيق التكنولوجيات الجديدة الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة وإلى المواطنين، سوف تقوم اتصالات الجزائر بإنشاء خريطة الطريق التي تنص على الاستغلال العقلاني للقدرات البشرية والبنية التحتية واستحداث خدمات جديدة لاتصالات الجزائر لن يقتصر على الاتصالات الهاتفية، والهدف الآن هو الانتقال إلى شبكة الجيل الجديد شبكة NGNوالتي هي عبارة عن بنية جديدة للاتصال بالشبة، كان هناك ما يبرر من خلال تقديم التلفزيون والإنترنت من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تطوير وتحفيز واسع النطاق في الجزائر نظرا لأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالنسبة لخيار خصخصة شركة اتصالات الجزائر قد تأجل لأن الهدف الرئيسي هو تحسين نتائج الفريق في توقع وصول المجموعات الاخرى في بلدنا، فمجمع اتصالات الجزائر يحتاج إلى إدارة ونقل التكنولوجيا

والابتكار من خلال الشراكات، لهذا سيتم إنشاء هيكل للبحث والتطوير لتوفير رؤية بعيدة المدى للشركة والمساعدة في المشاريع الكبرى.

ثانيا: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر SPA مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال عمومي تنشط في سوق الشبكة وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر.

تأسست وفق قانون 2000/03 المؤرخ في 05 أغسطس سنة 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات، فضلا عن قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها اسم "اتصالات الجزائر".

وفق هذا المرسوم الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي والمسجل في المركز السجل التجاري يوم 11 ماي 2002 المقدر بـ 50.000.000.000تحت رقم 02B 0018083.

وفي إطار تعزيز وتنويع نشاطاتها قامت اتصالات الجزائر بوضع خطة محكمة من أجل خلق فروع لها مختصة تساير التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، أين تم خلق فرع مختص في الهاتف النقال وفرع آخر مختص في الاتصالات الفضائية مما أدى إلى تحويلها لمجمع تسير فروعها وهم على التوالي:

- ✓ اتصالات الجزائر الهاتف النقال "موبيليس": مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي جزائري 100.000.000 دينار مختصة في الهاتف النقال.
- ✓ اتصالات الجزائر الفضائية "ATS REVSAT ": مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدر بـ1000.000.000دينار مختصة في شبكة الساتل.

بدأت اتصالات الجزائر رسميا في نشاطها منذ 01 جانفي 2003 لها مواقع متعددة ووحدات عملياتية منفصلة تشرف بنفسها على نشاطات تمارس في مواقع جغرافية مختلفة، تعمل تحت وصايتها 08 مديريات إقليمية وهي: الجزائر العاصمة، الشلف، وهران، عنابة، قسنطينة، سطيف، بشار، ورقلة

والشكل التالي يبين لنا المديريات الإقليمية لاتصالات الجزائر

شكل (4): المديريات الإقليمية لاتصالات الجزائر

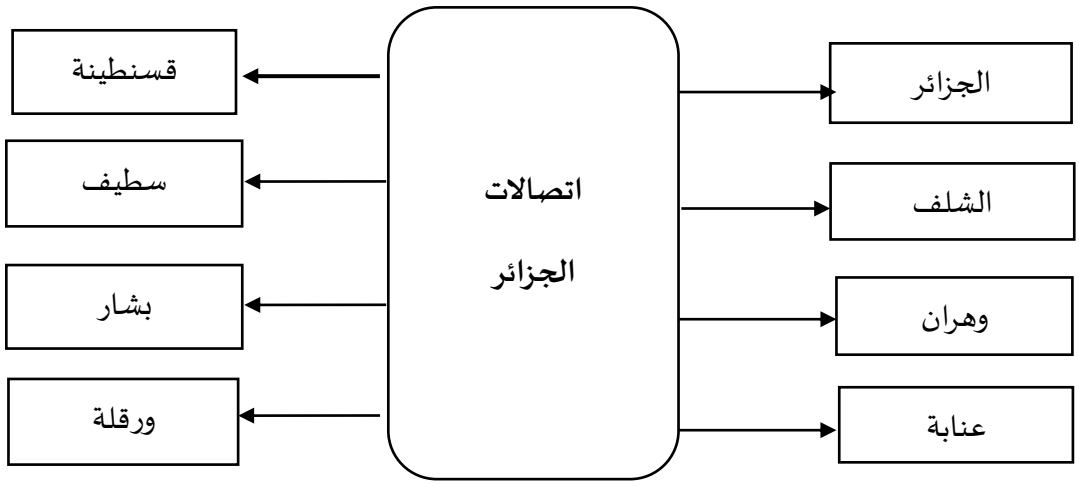

المصدر: مدير مكتب التسيير التجاري بالمديرية الإقليمية لاتصالات الجزائر.

ثالثا: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع مستغانم

مهامها محصورة بموجب القانون 03/2000 الراجع للنظام الأساسي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الطابع القانوني للشركة.

دخلت رسميا في ممارسة نشاطها ابتداء من 01 جانفي 2003، وذلك باعتمادها على ثلاثة أهداف في عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

- ✓ المردودية
- ✓ الفعالية
- ✓ جودة الخدمة

طموحها هو تحقيق مستوى عالي قياسي، إنجاز تقني، اقتصادي واجتماعي لتبقى دوما الرائدة في ميدانها نظرا لوجودها في محيط تنافسي والتنمية سمعتها والحفاظ على مكانتها العالمية كشركة إعلام واتصال في الجزائر.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة

في إطار نشاطها تتكفل اتصالات الجزائر بتنمية المجتمع الإعلامي بالجزائر، وهي تنشط في سوق الهاتف الثابت والحلول الشبكية لتحويل المعطيات والصوت بالنسبة للشركات والخواص، حيث تعد اتصالات

الجزائر الرائدة في قطاع الاتصالات بالجزائر، لذا فهي تسهر على تقديم أحسن وأرقى الخدمات لزبائنها كما يلي:

- تتكفل بالخدمات الهاتفية ومختلف الإرسالات عبر الأقمار الصناعية حيث توفر للغير خدمات إرسال المعلومات أو الحصول عليها "أصوات، صور، معطيات" عن طريق أي واسطة كهربائية أو راديو كهربائية بصرية أو كهرومغناطيسية كانت .....إلخ، وذلك بغية رفع التحديات المعقدة والمتعدد.
- العمل على استقطاب مختلف الكفاءات والخبرات الضرورية من إطارات ومهندسين وتقنيين خاصة في مجال الاتصالات.
- زيادة عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل وصول خدمات الاتصالات إلى عدد كبير من المواطنين خاصة في المناطق الريفية.
- محاولة تصميم نظام معلوماتي متميز GAIAوفاءا للزبائن وذلك عن طريق مايلي:

➢ كل زبون له شباك وحيد على مستوى الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر، التي تحفظ طلب الزبون والمعلومات الخاصة به، عنوانه.....إلخ.

➢ إزالة تبادل الأوراق (الوثائق) بين المصالح التقنية والوكالة التجارية (تسيير صفري للأوراق).

➢ السماح للزبائن بالاستشارة فيما يخص فواتيرهم عبر الإنترنت.

➢ القيام بتنمية استغلال وتسيير الشبكات العمومية والخاصة للاتصالات.

➢ تعمل على وضع استغلال وتسيير الاتصالات المحلية مع المتعاملين في الشبكة.

وبحكم أن اتصالات الجزائر دخلت عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال فإن من بين أهدافها:

- الزيادة في عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل عمليات المشاركة في مختلف خدمات الاتصال لأكبر عدد ممكن من المستعملين في المناطق الريفية على وجه الخصوص حيث بلغ عدد المشتركين بمستغانم 51000 مشترك.
- تنمية وتطوير الشبكة الوطنية لاتصالات وفعالية توصيلها بمختلف طرق الإعلام.
- المشاركة كممثل رئيسي في مجال فتح برامج تطوير مؤسسة الإعلام في الجزائر.
- تموين خدمات الاتصال التي تسمح بتبادل الأصوات والرسائل المكتوبة.
- إنشاء واستغلال وتسيير المشتركين وربط بعضهم البعض بشبكة اتصالات الجزائر.
- الزيادة في وجود الخدمات الموفرة والتنافس على خدمات الاتصالات في الميدان.
-

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة اتصالات الجزائر من 08 مديريات إقليمية و50 وحدة عملياتية متواجدة في كامل ولايات الوطن ووكالات تجارية موزعة على الدوائر التابعة للوحدات العملياتية بكل ولاية ومؤسسة اتصالات الجزائر هي في شكل هرمي مقسم الى أربعة هياكل

- الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.
- الهيكل التنظيمي للمديريات الإقليمية.
- الهيكل التنظيمي للوحدات العملياتية.
- الهيكل التنظيمي للوكالات التجارية.

والشكلين التاليين يوضحان لنا الهيكل التنظيمي للمؤسستين كالتالي:

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

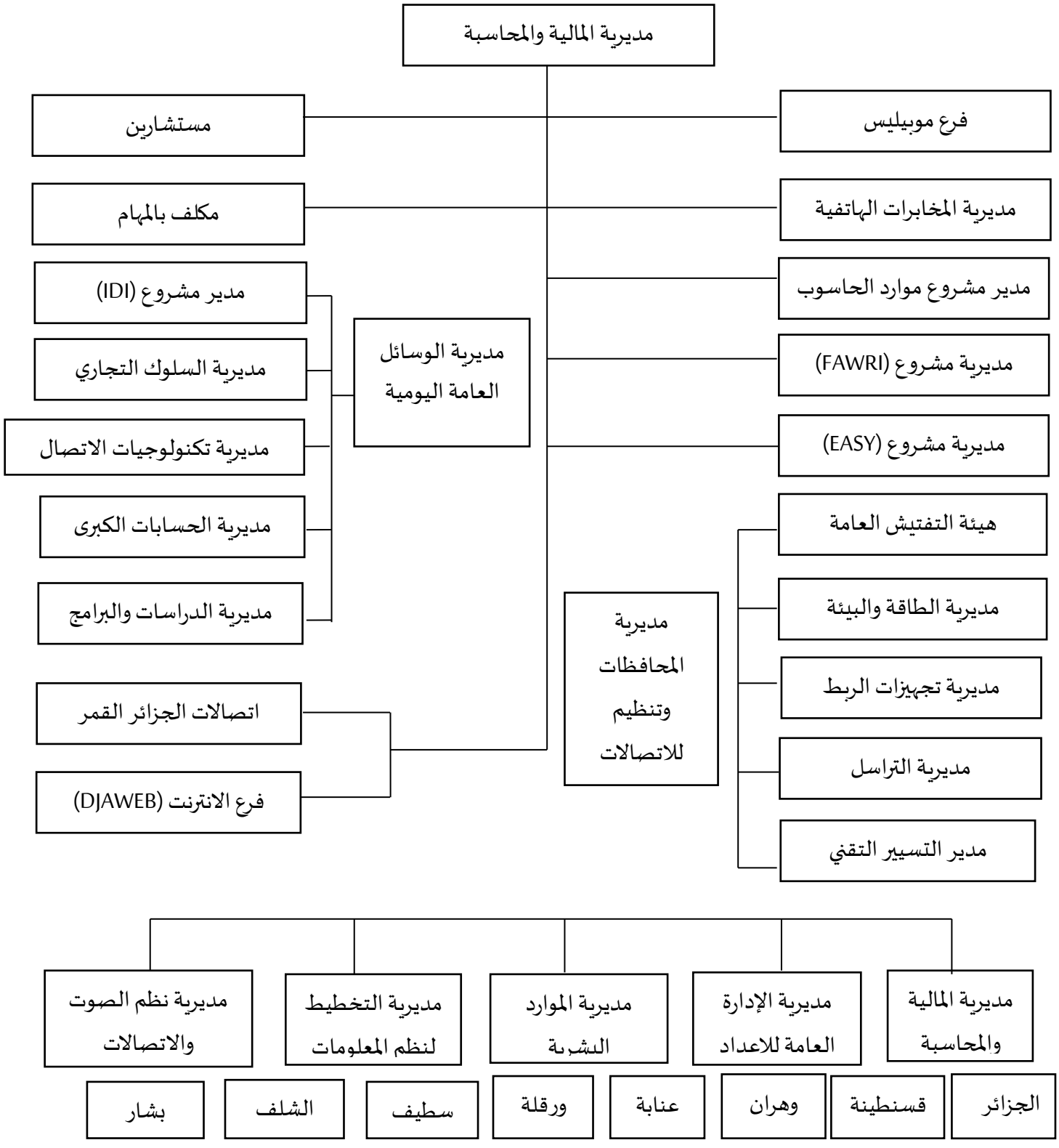

المصدر: Algérie telecom 17-01-2006 entreprise organigramme direction générale WWW algérietelecomdz

الشكل (06): الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر"مستغانم"

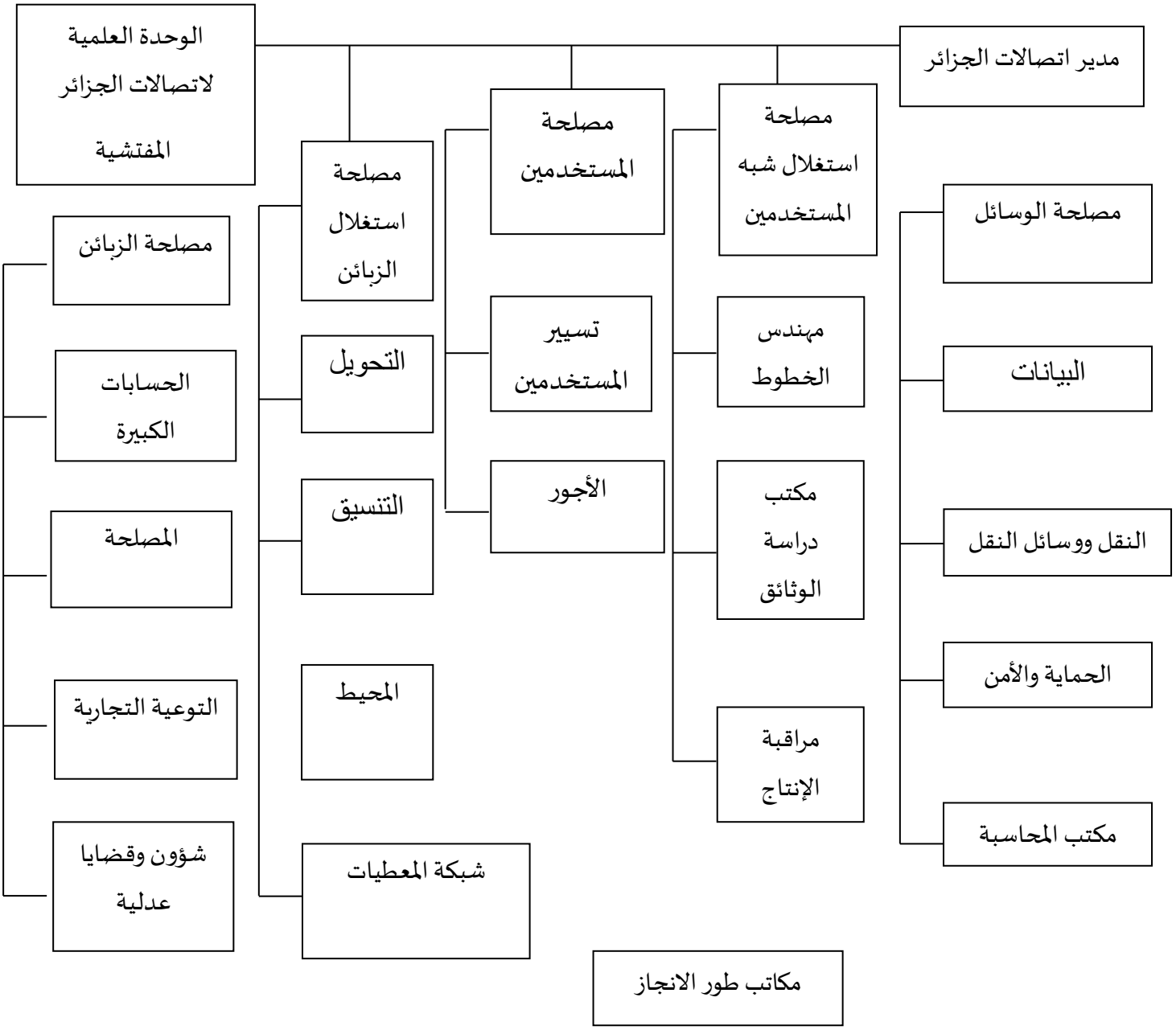

المصدر: مديرية الموارد البشرية لاتصالات الجزائر مستغانم

وفيما يلي عرض موجز لمختلف المكاتب المعروضة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر "مستغانم"[1]

1/ مصلحة المستخدمين:

تعتبر القسم الرئيسي وركيزة المؤسسة بحكم أنها تحدد الوظائف، تقيم الأداء، تقوم بالرقابة، تسيير الأجور، التنظيم والتخطيط، وتضم ما يلي:

1-1/ تسيير المستخدمين: حيث يقوم ب:

- تطبيق القوانين والمواد المتعلقة بالمستخدمين.
- القيام بالعمل الإداري المتعلق بالتسميات والتنصيب وكل الحركات المتعلقة بالعمل.
- توقعات واستيعاب المؤسسة لعدد من الموظفين والتكاليف المالية المناسبة.
- دراسة الطلبات وتحضير قوائم المرشحين لجدول التقدم في الرتبة.
- التحضير والتحقيق في حالة الأجور.
- تنظيم جلسات خاصة بلجان العمال.
- إنشاء ملفات لمناصب عليا.
- إنشاء ملفات تأديبية.
- تحضير جدول التقدم في السلم الوظيفي.
- تقديم الملفات لمفتشية العمل.
- تحضير ملفات التقاعد.
- تحضير ملفات التكوين.

1-2/ الأجور: حيث تقوم ب:

- تحضير ملفات الموظفين.
- تعديل الأجور بعد كل عملية تطرأ على ملفات الموظفين.

2/ مصلحة الوسائل: تنقسم هذه المصلحة إلى:

2-1/ البيانات: هذا المكتب مكلف بما يلي:

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية الموارد البشرية لاتصالات الجزائر مستغانم

- توفير جميع مستلزمات المؤسسة من أبسط الأدوات حتى التجهيزات الكبرى لمختلف المصالح من: مكاتب، كراسي، أجهزة الكمبيوتر.....إلخ.

2-2/ النقل ووسائل النقل: هذا المكتب مكلف بما يلي:

- القيام بتجهيز المؤسسة بسيارات خاصة تحت خدمتها.
- مكلف بملفات وبطاقات السيارات الصغيرة والكبيرة.
- شراء البنزين وقطع الغيار والصيانة بصفة عامة.
- تسيير المديونية الخاصة بمختلف النفقات.
- تزويد الشاحنات والسيارات بالبنزين والزيوت والقطع التي تلزمها بصفة خاصة.
- مراقبة تنظيم وتسيير الورشات بصفة خاصة والتحقق الخاص في مجال المحاسبة فيما يخص الزيوت.

3-2/ الحماية والأمن: هذا المكتب مسؤول عن توفير الأمن والحماية وذلك من خلال:

- ✓ توفير الحرس الخاص بالمؤسسة.
- ✓ توفير حراس للتناوب على العمل.

3/ مصلحة استغلال الزبائن:

يتكون المكتب من رئيس المصلحة إضافة إلى ثلاثة رؤساء مكتب هم:

- مكتب هندسة الخطوط.
- مكتب مراقبة الإنتاج.
- مكتب الدراسات.

1-3/ مهندس الخطوط: هذا المكتب مختص ب:

- يقوم بدراسة شاملة عن كيفية توفير وربط الخطوط الهاتفية في الأحياء السكنية الجديدة
- تثبيت الشبكة الهاتفية الحظرية بالأحياء الجديدة.
- ربط خطADSLمن أجل ربط الأنترنت.

2-3/ مكتب دراسة الوثائق: يقوم ب:

- مكلف بالملفات التي تقوم بدفع ثمن المستحقات وكل العمليات التي تتم في إطار شبكة المعلومات GAIA.

- دراسة الطلبات المسجلة.

3-3/ مراقبة الإنتاج: تقوم ب:

- تنفيذ مشاريع الحفر عبر أرجاء الولاية من أجل إيصال الهاتف للأحياء الجديدة.
- السهر على المتابعة الجيدة لخدمة الزبائن الجدد.
- تصليح جل الشبكات الحضري.

4/ مصلحة استغلال الشبكة القاعدية:

يتكون المكتب من:

- رئيس المصلحة بالإضافة إلى رئيسا مكتب (2) وثلاثة رؤساء مراكز.
- تشرف على 52 مركز هاتفي (مراكز الإرسال)
- تتكفل بصيانة المنشآت التقنية.

1-4/ التنسيق: يقوم ب:

- تسيير المراكز الهاتفية والصيانة.
- دراسة تقنية الشبكة القاعدية (الشبكة المحلية مع مختلف الشبكات الجهوية الوطنية، العالمية)
- توفير الخطوط الهاتفية للزبائن.

2-4/ التحويل:

يقوم بربط مختلف المراكز (المحلية، الجهوية، الدولية) حيث يتم دراسة تقنية لتوفير مركز يتضمن شبكة خطوط جاهزة للتثبيت ويوفر هذا المكتب الخطوط الهاتفية بطريقة غير مباشرة من خلال العمليات التالية: من مكتب التنسيق COMMUTATION إلى مكتب التحويل transmissionثم إلى الوكالة التجارية ACTELالتي تقوم بتقديم الخدمة (بيع المنتوج).

5/ مصلحة الزبائن: تنقسم إلى:

1-5/ الحسابات الكبيرة:

يقوم هذا المكتب بالتعامل المباشر مع الزبون المتمثل في الشركات والمؤسسات وتسوية الحسابات الكبيرة (الفواتير) التي تكون على عاتقها.

2-5/ النوعية التجارية:

مكتب النوعية التجارية مجهز بنظام محلي يسمى GAYA، ويتكفل المكتب بما يلي:

- التعامل المباشر مع الزبون في حالة احتجاجاته المقدمة والإجابة على كل مراسلاته حسب طلباته.
- إعادة دراسة الفاتورات التي تعود إلى المكتب في الخطأ حيث يقوم بالاتصال بالزبون مباشرة أو يتم تحويلها للوكالة التجارية.
- في حالة تغيير الزبون لمقره السكني يقوم المكتب بدوره الوسيط لتحويل فاتوراته.
- القيام بعملية قطع أو إرجاع الخطوط الهاتفية والإنترنت باستعمال النظام GAYAالذي أضحى أسهل وسيلة في إطار العمل ومن خلاله يتم التعرف على كل الزبائن والعمليات في أقصر وقت عكس ما كانت عليه قديما بالبحث في الفواتير وتأخذ أطول وقت ممكن في الدراسة وتحديد العمليات التي تقوم بها والإجراءات المتخذة كقطع أو إعادة إيصال الخطوط.
- تحديد وضعية متابعة الاحتجاجات من حيث العدد والزبائن الذين لديهم رضا عن الخدمات.
- حساب إرادات المؤسسة من خلال فاتورات الهاتف وبذلك يستطيع تحديد وضعية المؤسسة بالنسبة للولايات الاخرى.
- إحصاء عدد الحالات التي قامت بها في الشهر (العمليات الإنتاجية).
- تقديم تسهيلات للزبون بالنسبة للدفع بالتقسيط.
- تحديد وضعية الإدارات في كل شهرين نسبيا.
- إحصاء إدارات المؤسسة نقديا كل شهر.
- تحسين خدمات المصلحة.
- السهر على إرضاء الزبون.

3-5/ شؤون وقضايا عدلية:

تقوم بمتابعة القضايا المتعلقة بالجانب العدلي للمؤسسة حيث تتعرض الشركة لاتهامات من بعض الزبائن أو احتجاجات باطلة فيحالون للمتابعة والأغلبية هنا في مستغانم احيلوا إلى القضاء جراء الاستهلاك المفرط والتداعي بعدمه، وكذا تعرضهم لمنعهم من القيام بإنجاز المهام كإيصال الخطوط الجديدة.

المبحث الثاني: المدقق العام وتحرير تقرير التدقيق بشركة اتصالات الجزائر مستغانم

المطلب الأول: المدقق العام

أولا: مفهوم المدقق العام

عبارة عن هيئة تحقيق ورقابة داخلية في شؤون امتثال الإدارة للإجراءات والقواعد المعمول بها في المؤسسة حيث يؤثر على جميع هياكلها، وهو الإطار الرئيسي الذي يعتمد عليه جميع موظفي اتصالات الجزائر مهما كانت مسؤولياتهم ومجالات نشاطاتهم.

ويتم تعيين المدقق العام بقرار من الرئيس والمدير التنفيذي، يتم وضعه تحت السلطة الهرمية لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث يساعده موظفون على المستوى المركزي والمحلي.

ثانيا: مسؤوليات وأدوار المدقق العام

للمدقق العام في اتصالات الجزائر عدة أدوار ومهام سوف نتطرق إليها في النقاط التالية:

- ينسق ويراقب أنشطة هيكله وهو مسؤول أمام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عن أعمال التدقيق العامة.
- ضمان الفعالية والكفاءة في تنفيذ الأنشطة الداخلية للمؤسسة.
- إجراء التحقيقات المحددة التي يأمر بها الرئيس والمدير التنفيذي حول القضايا الخلافية أو متابعة الطلبات المقدمة من المواطنين.
- إبلاغ رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بالتقدم العام للمؤسسة.
- ضمان مراقبة تطبيق القرارات والقوانين التي تتخذها الإدارة العامة لاتصالات الجزائر.
- تقييم العلاقات بين اتصالات الجزائر والعملاء والموردين.....إلخ.
- تنفيذ مهام التدقيق المفاجئة بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- متابعة تحقيق خطة العمل والأهداف التي حددتها الإدارة العامة لاتصالات الجزائر.
- التحقق من جودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تنظيم الموظفين: حيث يتم تحت سلطة المدقق العام تنظيم الموظفين على النحو التالي:

❖ **المدققون المركزيون:**

يتم تعيين المدققون المركزيون بقرار من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بتاريخ اقتراح المدقق العام، فيقدمون تقاريرهم بشكل هرمي المدقق العام ويساعدونه في مهمته، ويشاركون في مهام المراقبة التي

يتم تنفيذها في فرق كما أنهم مسؤولون أمام المدقق العام عن جودة الإنجازات والطريقة التي يؤدون بها واجباتهم.

❖ **المدققون والمحققون:**

يتم تقسيمهم على مستويين، مستوى مركزي ومستوى محلي

✓ **على المستوى المركزي:**

- يخضع المدققون والمحققون للسلطة الهرمية المدقق.
- يقومون بمهام شاملة متنوعة بناء على التسلسل الهرمي مع احترام المعايير والقيم الأخلاقية التي تنطبق على جميع موظفي التدقيق، فهم مسؤولون أمام المدقق العام على الطريقة التي يقومون بها بمهامهم.

✓ **على المستوى المحلي:**

يمكن للمدقق العام تفويض سلطته إلى المدققين المركزيين في إطار تنفيذ المهام التي يتم تنفيذها على المستوى المحلي، كما أنهم مسؤولون عن وضع خطة العمل السنوية مع احترام المعايير والقيم الأخلاقية التي تنطبق على جميع موظفي التدقيق وهم مسؤولون أمام المدقق العام عن كيفية قيامهم بواجباتهم.

والمخطط التالي يبين لنا الهيكل التنظيمي للمدقق العام وتقسيماته لاتصالات الجزائر مستغانم

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي للمدقق العام لاتصالات الجزائر مستغانم

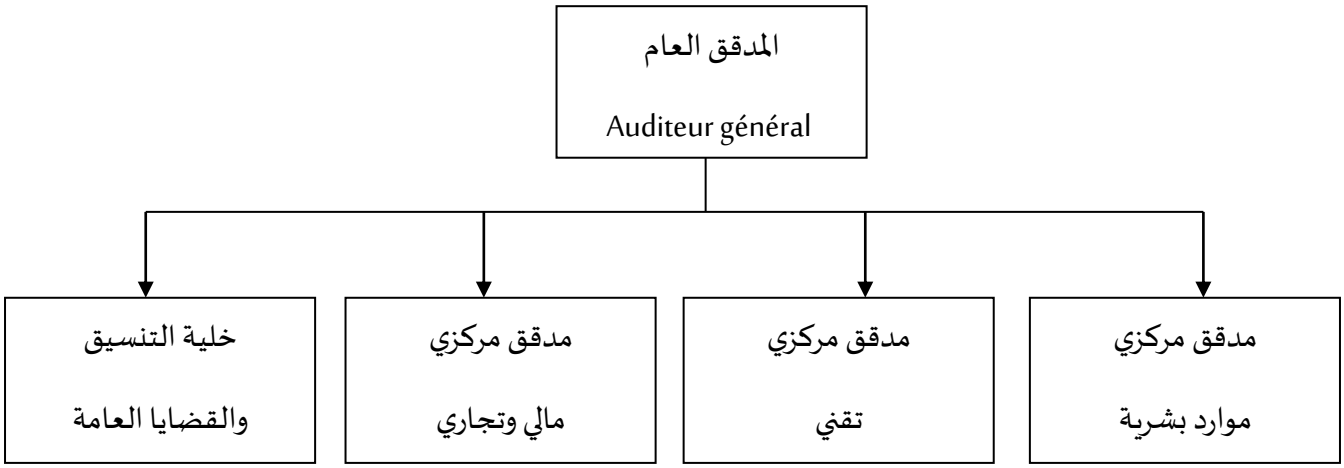

المصدر: مديرية الموارد البشرية لاتصالات الجزائر مستغانم

ثالثا: أخلاقيات وقواعد السلوك المهني

يستمد موظفي اتصالات الجزائر مبادئهم التوجيهية من الإجراءات المصادق عليها مسبقا من قبل الإدارة العامة لاتصالات الجزائر.

حيث هناك قيم وقواعد أخلاقية تنطبق على المدقق العام وجميع الموظفين من بينها ما سنتطرق اليه:

- ✓ احترام الأشخاص: يجب أن يتصرف المدقق العام باحترام الحقوق والحريات الأساسية للنفس، فلا يجوز له اتخاذ أي قرار أو اجراء من الإجراءات التي تقيد حرية الآخرين بخلاف تلك المنصوص عليها في اللوائح الداخلية، فهو يمنع أي شكل من أشكال الإساءة الشفوية أو المكتوبة التي من المحتمل أن تسيئ لكرامة أي شخص أو كيان آخر تابع لاتصالات الجزائر.
- ✓ الاستقلال في أداء مهامه: مهام المدقق العام يجب أن تكون خالية من أي تأثير وأي مصلحة تؤثر عليه، فيجب أن يكون المدقق العام مستقلا وخال من أي قيود لكي يكون حكمه محايدا.
- ✓ السرية: على المدقق العام احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها، فلا يقوم بالافصاح عنها الا بوجود تراخيص مطلوبة أو التزام قانوني أو مهني يلزمه القيام بذلك.
- ✓ النزاهة: للنزاهة نظريتين هما:
- ❖ نظرية سلوكية: تتمثل في الاستقامة والقيم الأخلاقية كالصدق والأمانة والشفافية في العمل.
- ❖ نظرية فكرية: تتمثل في القدرة على مقاومة الاغراءات والابلاغ بأمانة قدر الإمكان عن حقيقة الموقف.

المطلب الثاني: تقرير التدقيق بشركة اتصالات الجزائر مستغانم

أولا: مفهوم التقرير المالي

يعتبر التقرير المالي وثيقة سرية تحتوي على معلومات منظمة في شكل سردي أو بياني أو جدول، وهو مصدر مهم من مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة العليا ومجلس الإدارة في تقييم الحالة المالية الخاصة بها وذلك لادارة المخاطر وتفعيل عمليات الرقابة للنشاط الخاضع للتدقيق، وهو وسيلة من وسائل المتابعة للوضع المالي داخل المنشأة لاحتوائه على كافة المعلومات والتفاصيل المالية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية والتدفقات النقدية.

فمن خلال التقرير المالي يتم التأثير على اتخاذ القرارات وابداء التوصيات والإجراءات التصحيحية اللازمة لتطوير إجراءات العمل.

وعند كتابة التقرير يجب على المدقق تجنب المخاطر التالية:

- ✓ حذف نقاط القوة الملحوظة.
- ✓ اغفال أو عدم شرح حدود نطاق المهمة.
- ✓ استخدام المصطلحات بشكل مفرط.
- ✓ ارتكاب اغفالات وأخطاء كبيرة.
- ✓ نشر التقرير متأخر أو الى أطراف غير معنية.

فيمكن تجنب هدم المآزق من خلال اعداد تقرير التدقيق بعناية والقيام بمراجعته بدقة قبل إصداره.

ثانيا: هيكل ومحتوى التقرير

يختلف أسلوب وشكل تقارير التدقيق من منظمة إلى اخرى، فقد يتبع التقرير أنماط وممارسات الاتصال الخاصة بالمؤسسة ويعكس ثقافتها أو يدمج اقتراحات من الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويجب أن يتم تصميم محتوى ودقة تقارير التدقيق وفقا لاحتياجات متلقيها، كما قد تجد بعض المؤسسات أنه من المناسب توزيعها بأشكال أو إصدارات متعددة ومختلفة ويتطلب هذا أن نطرح الأسئلة التالية:

- ❖ من سيكون القراء الرئيسيين لهذا التقرير؟
- ❖ ما الذي يعرفونه بالضبط عن النشاط الذي يتم تدقيقه؟
- ❖ وكيف سيساعدهم هذا التقرير؟
- ❖ ما هو تأثير القضايا التي تم تحديدها عليهم؟

وغالبا ما يكون تنظيم شكل التقرير شامل العناصر التالية[1]

– العنوان: يجب أن يكون للتقرير عنوان يميزه عن بقية التقارير الصادرة من جهات مختلفة كمديري المؤسسات أو مجلس الإدارة وغيرها، فلا يمكن اعداد أي تقرير مهما كان نوعه أو حجمه دون اختيار عنوان مناسب لما يحتويه.

– الجهة المرسلة إليها: يجب أن يذكر في التقرير الجهة الموجهة لها تقرير المدقق، وعادة ما يوجه للمساهمين والمكلفين برقابة المؤسسة.

– الفقرة التمهيدية: وتسمى أيضا بالفقرة الافتتاحية وتكون في مقدمة التقرير، حيث تتضمن وصف موجز للنشاط الخاضع للتدقيق وشرح للعملية مع تحديد تاريخها.

– فقرة النطاق: هي الفقرة الثانية بعد الفقرة التمهيدية تشمل كل من وصف لنشاط المدقق وطبيعة العمل ونطاقه.

[1]www.globallia.org

– فقرة الرأي: وهي الفقرة الأخيرة في التقرير حيث تحتوي على رأي وتقييم عام للمدقق مع إبراز النتائج المهمة بشكل عام، وإعطاء توصيات التدقيق الشاملة التي يتعين تنفيذها للتحكم في المخاطر التي تم اكتشافها وذلك من خلال وضع خطط عمل للقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة.

– المسؤول: يجب أن يذكر من يتحمل مسؤولية التدقيق في نهاية التقرير.

– تاريخ التقرير: يؤرخ التقرير بتاريخ نهاية أعمال التدقيق أو بتاريخ تسليم التقرير للمؤسسة.

– التوقيع: يتم توقيع التقرير من طرف المدقق أو الجهة التي قامت باعداده.

ثالثا: مراحل كتابة التقرير

لكتابة التقرير المالي يجب الفهم الصحيح لكل المعلومات التي يحتويها مع اتباع الخطوات التالية

1/ مرحلة ما قبل كتابة التقرير:

تمر هذه المرحلة بعدة خطوات هي:[1]

– تحديد الاطار العام للتقرير: يكون ذلك من خلال معرفة وتحديد الموضوع الذي يغطيه التقرير.

– تحديد اهداف التقرير: لكتابة التقرير يجب معرفة الغرض والهدف من اعداده، وما هو الدور الذي سيؤديه، فوضوح الهدف يساعد ويسهل جذب القارئ للاطلاع عليه.

– فهم القارئ المستهدف وشخصيته ومستواه العلمي: يجب أن يضع محرر التقرير القارئ فوق أي اعتبار، فهو المستهدف الأول من التقرير.

– تنسيق التقرير: ليكون للتقرير أهمية يجب أن يتبع طريقة معينة لتقديمه سواء مكتوب أو في شكل عرض تقديمي.

– جمع معلومات التقرير والبيانات والحقائق: تؤدي إضافة البيانات والحقائق لتحمل مسؤولية المدقق في اعداد التقرير واعطائه مصداقية أكثر.

2/ مرحلة كتابة التقرير: تمر هذه المرحلة بثلاث عناصر رئيسية لكتابة التقرير وهي كالتالي:

1-2/ هيكل التقرير: يجب أن يتضمن هيكل التقرير المعلومات التالية:[2]

✓ غلاف التقرير يضم غلاف التقرير المعلومات التالية:

❖ اسم المؤسسة

[1] www.theiia.org
[2] www.theiia.org

- ❖ اسم الدائرة التي أصدرت التقرير
- ❖ رقم وعنوان التقرير
- ❖ تاريخ التقرير
- ❖ مكان الإصدار

✓ صفحة العنوان في التقرير تتضمن هده الصفحة المعلومات التالية:

- ❖ اسم المؤسسة وعنوانها
- ❖ اسم الدائرة التي أصدرت التقرير
- ❖ رقم وعنوان التقرير
- ❖ أسماء الأشخاص الدين أعدوا التقرير
- ❖ أسماء الأشخاص التي سوف تستلم نسخة من التقرير
- ❖ رقم نسخة التقرير

✓ مذكرة كتابة التقرير يقدمها محرر التقرير الى المؤسسة أو الأشخاص المعنيين، حيث يتم التطرق فيها الى ما يلي:

- ❖ الجهة التي طلبت القيام بهذا العمل
- ❖ الهدف من التقرير
- ❖ التطرق لمختلف المشاكل التي يبحثها التقرير
- ❖ مكان الدراسة والبحث وموضوعه واهم المشكلات التي واجهت محرر التقرير
- ❖ تبيين مصدر المعلومات والبيانات المذكورة

2-2/ اللغة المستخدمة في تحرير التقرير:

تعتبر اللغة من أهم العناصر لتحرير تقرير جيد، فهي تؤثر على الناس باختلاف مستوياتهم اذا ما كان استخدامها صحيحا، لدلك يجب صياغة التقرير بلغة بسيطة سهلة الفهم من طرف المتلقي دون تكليف من خلال اختيار الكلمات بدقة ودون غموض.

وهناك عدة إرشادات وتوجيهات يجب اتباعها عند استخدام الكلمات والعبارات في التقرير منها

- ✓ عدم الخروج واتباع الخطوط العامة للتقرير بعد تحديدها والاتفاق عليها.
- ✓ مراعاة طبيعة ونوع القارئ المخاطب.
- ✓ اختيار تعابير ومفردات التقرير بدقة وحذر فلا يجب استعمال العبارات التي تسيئ للقارئ.

- ✓ الحرص على استخدام اللغة المفهومة، والابتعاد عن الكلمات الدخيلة أو شرحها في حال ضرورة استخدامها.
- ✓ الابتعاد عن صيغة المبني للمجهول لان التقرير يكون موجها لجهة معلومة كالمدير او رئيس مجلس الإدارة.
- ✓ تفادي التكرار الممل الا في حالات التوضيح والتأكيد.
- ✓ التأكد من صحة وسلامة اللغة المستعملة في التقرير من حيث البلاغة والقواعد.

2-3/ طريقة العرض أو التقديم:

تقديم وعرض التقرير لا يقتصر على شكل الغلاف فقط بل يشمل كل فصول التقرير من أول صفحة الى آخر صفحة مع اتباع ما يلي:

- ✓ ترك الفراغ الكافي بين السطور والفقرات وجانبي الصفحة والحاشية، لأغراض تنظيمية.
- ✓ وضع عناوين رئيسية وفرعية واضحة ومفهومة في كل فصل ليتمكن القارئ من متابعة التسلسل التدريجي للتقرير.
- ✓ عدم الاطالة في فقرات التقرير.

3/ مرحلة ما بعد الانتهاء من كتابة التقرير:

تعتبر آخر مرحلة في اعداد التقرير، يتم فيها التأكد من عدم وجود أي أخطاء مطبعية ودلك لتأثيرها السلبي على القارئ، فيجب على محرر التقرير تدقيقه قبل طباعته ثم تسليمه والتأكد من ارساله للجهة المعنية.

المطلب الثالث: نموذج حول تقرير التدقيق

تقرير مدقق حسابات البلدية

إلى مجمع **********

تقرير عن البيانات المالية

تتمحور مهمة التدقيق هذه حول التحقق من امتثال المدير للأحكام التعاقدية المتعلقة بمجمع ********* خاصة تلك المتعلقة بالمدفوعات المستحقة للمدينة، ومراقبة المراحل المناسبة والمستعملة في حساب مداخيل المركب من جهة، وإن كان المسير قد أعطى التقارير اللازمة لمديرية **********من جهة اخرى، حيث تم طلب ذلك من قبل إدارة ********** كجزء من تقييم المخاطر السنوية الذي يقوم به مكتب مدقق حسابات *********.

اكملت مهامنا حول مداخيل سنة 2015 بتاريخ 15 فيفري 2016.

في التقرير السنوي لعام 2015 لم تتضمن إيرادات**********الإيرادات من الامتيازات، والتي بلغت 242890 دولار. وفقا لاتفاقيات الإدارة المبرمة يتعين على المدير تقديم تقرير مفصل يحدد المبلغ الإجمالي الذي حصل عليه خلال العام الماضي حتى يتمكن مديره المالي أو رئيسه التنفيذي من التحقق من دقة هذه المعلومات ويجب أن يتضمن هذا التقرير التفصيلي الإيرادات من الامتيازات بالإضافة إلى جميع الإيرادات الاخرى التي تم جمعها بواسطة المدير، نظرا لأن مبلغ الإيرادات المبلغ عنها كان أقل نسبيا من عتبة المشاركة (850000 دولار لمجمع **********).

كانت عملية إعداد التقارير غير رسمية تماما وتفتقر إلى الدقة لذلك فإن تقرير الإيرادات السنوية للسنة قيد الاستعراض كان أقل من الواقع.

تنص اتفاقية الإدارة على أنه لتسجيل الإيرادات من الامتيازات يجب الإشارة إلى نسبة 25% الأكبر من الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقعة.

الاقتراحات:

على إدارة **********:

1/ تطوير نموذج يقوم المدير على أساسه بإعداد تقريره السنوي المفصل بما في ذلك جميع الإيرادات المحصلة وخاصة تلك الناتجة عن الامتيازات.

2/ مراجعة التقرير السنوي المفصل المقدم من المدير للتأكد من اكتماله وأن المبالغ المصرح بها معقولة، ويجب تصحيح كل التناقضات دون تأخير مع المدير.

خطط العمل:

1/ تم تطوير النموذج وتقديمه للمدير لاستخدامه في تقديم تقارير الإيرادات الكاملة.

2/ سيقوم مدير ********** كل عام بمراجعة جميع تقارير الإيرادات المقدمة من المدير.

المسؤول:	**تاريخ الاستحقاق:**
مدير ********	**15 أفريل 2015**

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة يمكننا القول ان تدقيق التقرير من طرف المدقق العام له دور مهم في عملية تحسين الأداء المالي من خلال اسهامه في اتخاذ القرارات المالية والإجراءات المتبعة من قبله التي يكشف فيها عن كل الأخطاء وحالات الغش، مع ابداء رأيه وهذا ما يؤدي الى تحسين الأداء المالي واتخاذ قرارات مالية صائبة تكون في صالح المؤسسة.

الخاتمة

خاتمة عامة

تمنح المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، ما يؤدي لضمان استمرارها وبقائها في الصدارة منافسة غيرها، ولمتابعة المؤسسة لجميع أنشطتها ومهامها أصبحت تعطي أهمية كبيرة للتدقيق المالي الذي يحتاج لتوفر صفات ذاتية ومهارات شخصية والمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالتدقيق المالي يخدم عدة طوائف تستعمل القوائم المالية والتي تعتمد على التقرير الذي يعده المدقق العام لاتخاذ قراراتها ورسم سياستها من خلال تصحيح الأخطاء وتقديم الحلول والاقتراحات لتفادي الغش والاختلاس وتقديم قرارات مستقبلية للإدارة حول الوضع المالي سعيا لتحسين النتائج المالية للمؤسسة.

فمن خلال بحثنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع بفصليه النظري والتطبيقي توصلنا لاختبار الفرضيات والنتائج ثم إعطاء اقتراحات وآفاق للدراسة.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة نؤكد الفرضيات المطروحة في مقدمة المذكرة

الفرضية الأولى: نعم، التدقيق المالي يساهم في تحسين الأداء المالي، فهو يعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي توفر الأدلة والبراهين لخدمة عدة جهات تستعمل القوائم المالية بالمؤسسة، حيث تعتمد على تقرير لاتخاذ قراراتها وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين المدقق العام وتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال اطلاعه على الدفاتر المحاسبية المالية التي تمكنه من ابداء رأيه المحايد وترشيد القرارات الإدارية في شكل تقرير، وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يتم وضع تقرير المدقق العام في مؤسسة اتصالات الجزائر من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا (الرئيس التنفيذي والمدير المالي) اللذان يعتبران السلطة الهرمية للمؤسسة.

النتائج المتوصل اليها:

توصلنا لمجموعة من النتائج نلخصها كالتالي:

- مرور التدقيق بعدة مراحل وتطورات ومفاهيم عبر الزمن.
- تحتاج وظيفة التدقيق لقواعد ومعايير أساسية متعارف عليها دوليا يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق دورها المطلوب.

- المدقق العام الجوهر الأساسي في عملية التدقيق لمؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم.
- تدقيق تقرير المدقق العام من أهم الركائز التي يستعين بها مستعملوا القوائم المالية في المؤسسة، حيث يتوقف نجاحها على مصداقية المعلومات المقدمة فيه من خلال كشفه للتلاعبات ومكافحة الغش.
- ضرورة إعطاء المؤسسة الاقتصادية أهمية لتقرير المدقق العام ومعالجة ما يحتويه من اقتراحات وأخذها بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين الأداء.

الاقتراحات:

تمثلت أهم الاقتراحات التي تم الوصول اليها والتي يمكن أن تساعد المؤسسة مستقبلا في النقاط التالية:

- السماح للطالب المتربص الاطلاع أكثر على وثائق المؤسسة وهذا ما يساعده على معرفة ما يجري في التطبيق، والتأثير عليه في مجال عمله مستقبلا.
- منح المدقق العام كافة الصلاحيات للافصاح عن مختلف المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة.
- مواكبة المؤسسة لجميع التطورات الطارئة على البيئة الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

في نهاية الدراسة يمكن تقديم بعض المواضيع التي تعتبر جديرة بالبحث وهي:

- ✓ دور التدقيق المالي في تحسين المعلومة المحاسبية.
- ✓ أثر التوازن المالي على نظام المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ أهمية تقارير المدقق في اتخاذ القرارات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1/ باللغة العربية

1/ أبو الفتوح علي فضالة، المراجع العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 1996.

2/ أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984.

3/ أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، مصر، 2007.

4/ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

5/ إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

6/ الخطيب طلال محمد والمسعودي حيدر، المحاسبة المالية المتوسطة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الثالثة، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

7/ حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، دار الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

8/ حمدي السقا، أصول المراجعة، الجزء الأول، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979.

9/ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.

10/ خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980.

11/ سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009.

12/ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو الجزائر، 2008.

13/طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

14/ عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للبنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

15/ عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد، وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

16/عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

17/عدون ناصر دادي، الواحد عبد الله قويدر، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

18/ علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015.

19/ علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار صفاء، عمان، 2011.

20/ علجمي لخلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، الجزائر، 1997.

22/ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

23 / لسلوس مبارك، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

24/محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعة، 1998.

25/محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

26/ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009.

27/ محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1992.

28/مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008. 29/ نصر عبد الوهاب وشحاتة السيد شحاتة، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

2/ باللغة الفرنسية

1- Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunond 2 ed, Paris, 1976.

2- Alain Mikol, L'Audit Financier, Edition D'organisation, Paris, France, 1999.

3-BARTOLI ANMIE. Le management dans lorganisation publique. Edition Dunod. France. Paris. 3eme édition. 1997.

4- JONO et Autres, Guide Pratique pour le contrôle Interne, Edition Dunod, 1971.

5- Pierre Conso. R. lavande. Fonds de roulement et politique financière. Paris. 1982.

6- Hervé Hutin, Toute la finance d'entreprise en pratique, 2 eme édition, Editions d'organisation, Paris, 2003.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1/ ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاجالالات الصناعية، مدكرة لنيل الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة -2-، 2014.

2/ زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين أداء المؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أكتوبر 2011.

3/ زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مدكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

4/ صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مدكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004.

5/غوالي محمد بشير، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

6/ فايز سايح، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2014-2015.

7/ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتدقيق (منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.

ثالثا: المجلات

1/ زواق كمال، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية "دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين"، المجلة الجزائية الاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة المدية، الجزائر، 2017.

2/ بورنيسة مريم، فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملائمة المالية للمؤسسات الصناعية، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، العدد السادس، 2018.

3/ دادف عبد الغني، كماسي محمد أمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، ملتقى المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

4/ حطاب دلال وزعطيبط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلورميثال عنابة 2013-2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4 العدد 1، جوان 2018.

5/ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 2، المجلد رقم 46، يوليو 2009.

6/ لعراف زهية، تقييم الأداء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 34 (01)، 2018

7/ قاسم أحمد حنطال، دور انعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد الثاني، 2016.

رابعا: المواقع الالكترونية

1 www.algerietelecom.com

2 www.globaliia.org

3www.theiia.org

الملخص

تحتاج مهنة التدقيق لركائز ومعايير متعارف عليها دوليا، حيث عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة وأصبح وظيفة لا يستغنى عنها باعتباره وظيفة حيوية تقوم عليها كل أنشطة المؤسسة.

وتهدف الدراسة التي أجريناها لمعرفة دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالجزائر بالاعتماد على تقرير المدقق العام.

وكانت نتائج الدراسة تشير الى أن المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة على المدقق العام، وأن تقريره يساهم في تحسين الأداء المالي لاعتمادها عليه في اتخاذ القرارات ورسم سياستها الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية

التدقيق – التدقيق المالي – الأداء المالي – تقرير المدقق العام.

Abstract

The audit profession needs internationally recognized pillars and standards ; as it has witnessed a great development in recent years and has become an indispensable function as a vital function upon which the structures of the institution's activities are based.

The study we conducted aims to know the role of financial audit in improving the financial performance of the economic institution in Algeria ; based on the report of the auditor general.

The results of the study indicated that the institution relies to a large extent on the auditor general and that his report contributes to improving the financial performance due to its reliance on it in making decisions and drawing up its current and future policy.

Key words

Audit – Financial Audit – Financial performance – General auditor report.